جامعة ابن خلدون تيارت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص قانون أعمال

تحت عنوان:

دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

من إعداد الطالبة:

زغودي سارة

تحت إشراف الدكتور:

أ.د بلاق محمد

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة
د: جلجال محفوظ رضا	استاذ محاضر أ	رئيسا
أ.د: بلاق محمد	استاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
أ.د: شارف يحي	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
أ.د: حمر العين عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون. تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان التكوين في الحقوق و العلوم السياسية

فريق شعبة التكوين في الحقوق

إذن بالإيداع

أنا الممضي أدناه،

الأستاذ (ة): يلاف محمد الرتبة : أستاذ

المشرف على الطالب : زغودي ياسرة

الشعبة: حقوق التخصص: قانون أعمال

والمكلف (ة) بانجاز مذكرة ماستر بعنوان:
دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

اصرح انني اطلعت على المذكرة و هي مستوفية لجميع الشروط المنهجية و قابلة للايداع من أجل المناقشة

تيارت في: 2025/06/01

توقيع الأستاذ(ة) المشرف (ة) :

أ/ يلاف محمد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون. تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

بوجلة.ك
مكلف بالتصديق والمصادقة
على الوثائق

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): زخروني [illegible] الصفة: طالب (ة) ماستر .

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 106090[illegible] الصادرة بتاريخ: 2024/08/27

المسجل (ة) بكلية: العلوم السياسية القسم: حقوق

الشعبة: قانون خاص التخصص: قانون أعمال

والمكلف (ة) بانجاز مذكرة ماستر بعنوان:

دور البرلمان في دعم وتعزيز الموعد السادس الناشئة

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

تيارت في: 01 جوان 2025

المصادقة على الامضاء
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
متصرف إقليمي رئيسي
[illegible] سبخاوي رشيد

توقيع المعني (ة):

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" سورة التوبة، الآية 105.

قال رسول الله ﷺ: "من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهل الله له به طريقًا إلى الجنة] ."رواه مسلم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :أحمد الله جل في علاه، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن وفقني لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع، راجية أن يكون فيه النفع والفائدة، وأن يكتب له القبول.

وفي هذا المقام، يطيب لي أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بلاق محمد، لما بذله من جهد في تأطير هذا العمل، ومتابعته المستمرة، وتوجيهاته القيمة التي كانت النبراس الذي أنار طريقي خلال فترة الإنجاز.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وما قدموه من ملاحظات هادفة تثري الموضوع وتزيد من عمقه العلمي.

ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي الكرام في كلية الحقوق، على ما بذلوه من جهد في سبيل تعليمنا، وما غمرونا به من دعم معرفي وتربوي كان له الأثر الطيب في مسيرتنا الجامعية وختامًا، أخص بالشكر موظفي الإدارة وكل من ساندني في الجانب الإداري، سواء بالتوجيه أو التسهيل، لما قدموه من تعاون وحرص، طيلة مسيرتي الجامعية.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لكل من كان نوراً لطريقي، وسنداً لصبري، وبصمة لا تُنسى في رحلتي.

إلى روح أبي النقية التي لا تفارقني، إلى من كان سندي وأماني... رحلت عن الدنيا، لكنك ترافقني في كل خطوة. أهديك هذا العمل، راجية من الله أن يكون صدقةً جارية في ميزان حسناتك. رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

إلى نفسي التي قاومت كثيراً، وأكملت الطريق رغم كل الثقل لتصل إلى هنا... لكِ الفخر بما وصلتِ إليه.

إلى أمي، نبض قلبي، والنور الذي ينير دربي، وسندي الأبدي... كل ما أنجزته يحمل اسمك.

إلى جدتي، التي رافقتني دعواتها في كل طريق.

إلى أخلائي: طارق، حاتم، هشام، ومحمد... كلٌّ منكم كان يداً تمسك بي حين احتجت، وركيزة استندت إليها في صمت. حتى في البعد، لم تبخلوا يوماً بدعمكم.

إلى إخوتي: ريهام، ريان، رزان، فاطنة، أميمة، عبد الحفيظ، يوسف، وأنور... أنتم بهجتي، وأنسي، ونور أيامي.

إلى صديقاتي: إكرام، فريدة، سليمة، نسرين، فاطمة... أكثر من أخوات، كنتن العون والضحكة في أحلك اللحظات.

إلى جميع عائلتي، كبيرها وصغيرها، أصدقائي وأحبابي...شكرًا لوجودكم، ولدعمكم القريب والبعيد، كنتم دائمًا جزءًا من كل خطوة في طريقي.

إلى من أصبح الأمان والدعم والوجهة... ومعه عائلة لا تُقدَّر بثمن.

إلى من كانت أماً بقلبها، وصديقة بروحها... طاطا فاطمة.

مقدمة

تُعدّ المؤسسات الناشئة من بين الركائز الحديثة التي باتت تعتمد عليها الدول من أجل بناء اقتصاد متنوع، قائم على المعرفة والابتكار، بعيدًا عن الأنماط الاقتصادية التقليدية التي أضحت غير قادرة على مسايرة متطلبات المرحلة. فهذه المؤسسات تتميّز بمرونة عالية، وبقدرة كبيرة على تقديم حلول إبداعية تتماشى مع متطلبات السوق، وبمردودية محتملة على مستوى خلق الثروة وتوفير فرص العمل. لذا، أصبحت محل اهتمام متزايد من مختلف الجهات، سواء كانت حكومية أو خاصة، محليًا ودوليًا.

تعرف البنوك على انها مؤسسات مالية تُعنى بتجميع المدخرات وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات بهدف تحقيق الأرباح، وتضطلع بدور الوسيط المالي بين أصحاب الفوائض المالية والمستثمرين المحتاجين إلى التمويل. وتقدّم البنوك خدمات متعددة من بينها فتح الحسابات، إصدار وسائل الدفع، وتمويل المشاريع، بما فيها المشاريع الناشئة. ورغم الدور المحوري للبنوك في تمويل الاقتصاد، إلا أن المؤسسات الناشئة غالبًا ما تواجه صعوبات في الاستفادة من التمويل البنكي بسبب افتقارها للضمانات التقليدية وطبيعة نماذجها غير المستقرة.

وفي هذا الإطار، يقصد بدعم وتمويل المؤسسات الناشئة مجمل السياسات والآليات التي تعتمدها الدولة أو الهيئات الخاصة من أجل مساندة هذه المؤسسات في مختلف مراحل تطورها، سواء عند التأسيس أو أثناء التوسع والنشاط. ويشمل هذا الدعم أبعادًا قانونية، إدارية، تقنية ومالية، من خلال توفير بيئة تنظيمية مشجعة، وتقديم مرافقة متخصصة، فضلاً عن إتاحة مصادر تمويل متنوعة، تقليدية وبديلة، تتناسب مع خصوصية هذه المؤسسات وطبيعة مشاريعها. ويُعد هذا الدعم عنصرًا جوهريًا في تمكين المؤسسات الناشئة من تجاوز العراقيل البنيوية وتحقيق الابتكار والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

يمثل موضوع "دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة" أحد المواضيع المعاصرة في القانون الاقتصادي والمالي، نظرًا لارتباطه بقطاعين حيويين في أي اقتصاد: القطاع

البنكي، والمقاولات الناشئة. وتتمثل أهمية هذا الموضوع في دراسة وتحليل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الناشئة، من خلال الوقوف على مدى استجابة النظام البنكي في الجزائر لمتطلبات هذه الفئة من المؤسسات، التي تتميز بخصوصية عالية من حيث طبيعة النشاط، والاحتياجات التمويلية، ومستوى المخاطرة.

ويتناول هذا البحث مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية المتعلقة بمساهمة البنوك الجزائرية، العمومية والخاصة، في تمويل المؤسسات الناشئة، انطلاقًا من قراءة النصوص التشريعية والتنظيمية، وصولاً إلى تقييم واقع الممارسات البنكية، واقتراح صيغ بديلة وفعّالة لتمكين هذه المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم لنشاطها وتطورها، بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة

ما يمثل هذا الموضوع أهمية بالغة من ناحيتين: الأولى اقتصادية، بالنظر إلى أن المؤسسات الناشئة تمثل خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنمية وتقليص معدلات البطالة وتنويع مصادر الدخل. والثانية قانونية، حيث لا تزال القوانين والأنظمة البنكية بحاجة إلى مزيد من التكييف والتحديث حتى تستجيب لحاجيات هذه المؤسسات، لا سيما من حيث شروط الحصول على القروض، ونماذج الضمان، وآليات دراسة الجدوى. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي تتماشى مع أهمية الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-تحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العلاقة بين البنوك والمؤسسات الناشئة في الجزائر، مع بيان مدى استجابته لخصوصية هذه المؤسسات من حيث التمويل والضمانات.

-تقييم فعالية السياسات البنكية المعتمدة في تمويل المؤسسات الناشئة، سواء في البنوك العمومية أو الخاصة، وتحديد أوجه القصور التشريعي أو الإجرائي.

–تسليط الضوء على أهم الصعوبات العملية التي تواجهها المؤسسات الناشئة في تعاملها مع البنوك، لا سيما فيما يخص شروط القروض ومتطلبات الضمان.

–دراسة التجارب المقارنة لبعض الدول التي طورت نماذج ناجعة لتمويل المؤسسات الناشئة عبر البنوك، بهدف الاستفادة من أفضل الممارسات وتكييفها مع السياق الجزائري.

–اقتراح حلول وتوصيات عملية وقانونية لتفعيل دور البنوك بشكل أكبر في دعم وتمويل هذا النمط من المؤسسات، بما يسهم في تعزيز روح المبادرة والابتكار داخل الاقتصاد الوطني

ينحصر نطاق هذا البحث في دراسة وتحليل الدور الذي تضطلع به البنوك الجزائرية، العمومية والخاصة، في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، من خلال التركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية والعملية لهذا الدور، دون التوسع في دراسة آليات التمويل البديل الأخرى (كالتمويل التشاركي أو رأس المال المخاطر) إلا من حيث الإشارة إليها كمقاربات موازية.

وينصب التحليل أساسًا على الإطار القانوني الوطني، دون التعمق في التجارب المقارنة إلا في بعض المواضع المحددة، بهدف الإشارة إلى النماذج الأجنبية الناجحة والاستفادة منها لأغراض التقييم والمقارنة.

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة لجملة من الاعتبارات العلمية والعملية، لعلّ أبرزها التحولات الاقتصادية والتشريعية التي تعرفها الجزائر في السنوات الأخيرة، والتي أفرزت توجهًا واضحًا نحو تشجيع المؤسسات الناشئة كأداة استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني.

كما أن الطابع الإشكالي للعلاقة بين المؤسسات البنكية والمؤسسات الناشئة، خاصة من حيث صعوبة النفاذ إلى التمويل البنكي التقليدي، شكّل دافعًا مهمًا لاختيار هذا الموضوع،

باعتبار أن البنوك لا تزال تعتمد معايير تمويل تقليدية لا تراعي خصوصية المشاريع الناشئة ولا طبيعة أنشطتها.

فضلًا عن ذلك، فإن قلة الدراسات القانونية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع من زاوية تحليل النصوص الناظمة لنشاط المؤسسات البنكية ومدى ملاءمتها لتمويل المؤسسات الناشئة، ساهم في تعزيز رغبتنا في تسليط الضوء على هذا المجال، وإثراء المكتبة القانونية الجزائرية ببحث يعالج المسألة من منظور قانوني منهجي، ومن هذا المنطلق سنستعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وهي:

- الباحثة سمرة حميش بعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائر، والتي توصلت من خلالها الى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تُعد رافعة للاقتصاد الوطني، لكنها تواجه صعوبات قانونية ومالية وبيروقراطية، مما يستدعي إصلاحات تشريعية ودعماً فعّالاً من الدولة لتشجيع بيئة ريادة الأعمال.
- الباحثان زروالة محمد ومرشلة عماد الدين بعنوان واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر والتي توصلوا من خلالها الى أن تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر يواجه عدة تحديات، أبرزها ضعف الآليات التمويلية التقليدية، صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، وقلة الثقة في المشاريع الريادية، مما يتطلب تعزيز البدائل التمويلية وتحسين بيئة الاستثمار الناشئ.
- الباحث وناس علي تحت عنوان النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر والتي توصل من خلالها الى أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تعاني من غموض قانوني، وتشتت في النصوص التنظيمية، إلى جانب صعوبات في التمويل، مما يستدعي وضع إطار قانوني موحد ومحفّز يدعم نمو هذه المؤسسات.

الا أن دراستنا المماثلة تختلف عن سابقاتها كونها تتناول البنوك كداعم أول للسياسة المالية الخاصة بالمؤسسات الناشئة.

وأخيرًا، ينبع هذا الاختيار من قناعة شخصية بأهمية تكامل الأدوار بين البنوك ومحيط ريادة الأعمال، وأهمية توفير بيئة قانونية ومالية مشجعة للمبادرة والاستثمار.

تناول عدد من الباحثين والمختصين موضوعنا من زوايا متعددة، مما ساهم في إثراء الفهم العلمي والعملي لهذه العلاقة الحيوية.

في المجال الاقتصادي، ركزت الدراسات على تحليل تأثير التمويل البنكي في تنمية المؤسسات الناشئة ودوره في تعزيز الابتكار وتوفير فرص العمل. ومن أبرز هذه الدراسات ما قدمه الباحثون الذين أشاروا إلى أن التمويل البنكي التقليدي غالبًا ما يواجه صعوبات في تقييم المخاطر المرتبطة بالمشاريع الناشئة بسبب قلة البيانات التاريخية والضمانات.

أما من الجانب القانوني، فقد تناولت بعض الدراسات تحليل الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم نشاط البنوك في الجزائر ودورها في تيسير النفاذ إلى التمويل. وقد بيّنت هذه الدراسات أن القوانين الحالية لا تزال تعاني من بعض النواقص فيما يخص دعم ريادة الأعمال والتمويل المباشر للمشاريع الناشئة، الأمر الذي يستوجب مراجعة وتطوير الأطر القانونية لتعزيز هذا الدعم.

كما أبرزت بعض الأبحاث أهمية الابتكار في أدوات التمويل البنكي، مثل تمويل رأس المال المخاطر، والصناديق الخاصة، والتسهيلات الائتمانية التي تراعي خصوصية المؤسسات الناشئة.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعترضنا بعض الصعوبات لمعالجة مثل هكذا مواضيع فعلى المستوى المنهجي، شكّل الطابع المركب للموضوع تحديًا كبيرًا، نظرًا لتقاطعه بين المجالين القانوني والاقتصادي، مما تطلّب مني الإلمام بجملة من المفاهيم المتداخلة، من بينها آليات

التمويل البنكي، الإطار التشريعي المنظّم لنشاط البنوك، إضافة إلى المفاهيم المرتبطة بريادة الأعمال ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية.

أما من حيث المصادر، فقد صادفتني صعوبة واضحة في توفر مراجع قانونية متخصصة في الموضوع، حيث لاحظتُ انعدام الكتب الجامعية التي تتناول علاقة البنوك بالمؤسسات الناشئة من زاوية تحليلية قانونية معمقة، الأمر الذي اضطرني إلى الاعتماد بصفة رئيسية على المقالات العلمية، والمذكرات الجامعية، وبعض النصوص التشريعية والتنظيمية المتاحة، وهو ما تطلّب جهدًا إضافيًا في التحقق من موثوقية المعلومات وتحليلها بطريقة دقيقة.

ورغم هذه الصعوبات، فقد حرصتُ على تجاوزها قدر الإمكان، من خلال التوسّع في البحث والتحليل، والتوظيف المتكامل للمصادر المتاحة بما يخدم أهداف الدراسة ويضمن جودتها العلمية.

اعتمدتُ في إعداد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، لكونه المنهج الأنسب لمعالجة هذا الموضوع، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المنظّم لعمل البنوك، ودراسة مدى ملاءمته لاحتياجات المؤسسات الناشئة ومتطلبات تمويلها. وقد مكّنني هذا المنهج من تفكيك النصوص القانونية ذات الصلة، سواء كانت تشريعات مصرفية أو نصوصًا تنظم المؤسسات الناشئة، مع الوقوف على النقاط الإيجابية والسلبيات التي تعيق تحقيق التكامل بين الطرفين.

كما تم توظيف المنهج المقارن بشكل جزئي، من خلال الاستئناس ببعض التجارب الدولية في مجال تمويل المؤسسات الناشئة، بهدف إبراز الفروقات ومحاولة الاستفادة من النماذج الناجحة التي يمكن أن تشكّل مرجعًا لتطوير التشريعات الوطنية.

ولبلوغ اهداف هذه الدراسة اعتمدنا على خطة مبنية على تقسيم ثنائي مضمونه:

الفصل الأول: الإطار القانوني لنشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر.

الفصل الثاني: تقييم فعالية دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

الفصل الأول:

الإطار القانوني لنشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الناشئة في الوقت الحالي باهتمام كبير نظرا لدورها الفعال في تعزيز الابتكار، وتوفير فرص العمل، ودعم الاقتصاد، حيث تقدم الحكومات والمستثمرون دعما متزايدا لهذه الشركات، خاصة في ظل انتشار ثقافة ريادة الاعمال، مما جعلها عنصرا أساسيا في مستقبل الأسواق والاقتصادات الحديثة.

ولأجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد لا بد من انتهاج سياسة الدعم قانوني والاقتصادي لتشجيع خلق مؤسسات ناشئة، فقد أثبتت العديد من الدول نجاعة هذه السياسة لوضعها آليات مستحدثة تساعد على تفعيل وتنشيط الأفكار الجديدة التي يحملها الشباب والقضاء على البطالة والركود، حيث توفر له حاضنات أعمال لاستضافة هذه المؤسسات

الناشئة وتقدم لها المساعدات التقنية والفنية والتكوينية وتمدها بالتجارب الناجحة، ناهيك عن الدعم الاقتصادي الذي تحظى به هذه المؤسسات. وامام هذه الاعتبارات توجه المشرع الجزائري إلى تبني فكرة إرساء ركيزة قانونية وأخرى اقتصادية لدعم المؤسسات الناشئة بتمويلها ومرافقتها في التسيير ومراقبتها في الإنتاج، سالكا نهجا قويا لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية نوعية تساهم في بناء مستقبل الوطن.

بناءا على ما تقدم سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى مفهوم المؤسسات الناشئة والخصائص التي تميزها (المبحث الأول)، الاستراتيجية المتبعة في دعم وتمويل نشاط المؤسسات الناشئة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة والخصائص التي تميزها

أصبحت المؤسسات الناشئة عنصرا أساسيا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الابتكار في مختلف انحاء العالم، فبعد القيام بالعديد من التجارب تم تحقيق نجاح واسع بفضل اعتمادها على الأفكار الإبداعية، ذلك ان اغلب الشركات الكبرى بدأت كمؤسسات ناشئة[1]، فأصبح لها سيت في الوسط التجاري.

[1] مثل شركة فيسبوك حيث بدأ كمنصة بسيطة للتواصل الاجتماعي في عام 2004، وأصبح الأن أحد أكبر الشركات التكنولوجية في العالم.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم المؤسسات الناشئة من اجل اماطة النثام عن مختلف التعاريف والمميزات التي تتميز بها عن مثيلاتها (المطلب الأول)، ومن ثم التعرض لمختلف القواعد التي تحكم سير ونشاط هاته المؤسسات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة:

لتحديد مفهوم المؤسسات الناشئة ينبغي بدء التطرق لمختلف التعاريف التي جاء بها الفقه والتشريع (الفرع الأول)، ومن تمييز هذه المؤسسات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف الكثير من الفقهاء المؤسسات الناشئة، وتحدثت عنها اغلب الدول، ولهذا سنتطرق الى التعريف الفقهي، ثم التعريف التشريعي.

أولا: التعريف الفقهي:

تعرف المؤسسات الناشئة startup[1] اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي[2]"على انها مشروع صغير بدأ للتو"،[3] ويعرفه القاموس الفرنسي Rousse على انها "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة".[4]

كما عرفها ferré "بأنها تعتبر كمرحلة بادئة لتكوين المشروع، ومن المفروض انها مؤسسة تمتهن النمو. بحيث يبين التعريف ان المؤسسات الناشئة ماهي الا مرحلة مؤقتة وتمثل المرحلة المبدئية للمشروع".[5]

وحسب الكاتب erec ries "تعرف الشركة الناشئة على انها كيان بشري أنشئ من اجل طرح منتج او خدمة جديدة في ظل حالة كبيرة من عدم التأكد".[6]

وأيضا عرفها Paul Graham، في مقاله المشهور حول النمو Growth على انها "شركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، وليس من الضروري ان تعمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، كما أنه لا يشترط أن تكون

---

[1] كلمة start-up تتكون من جزئين 'Start' وهوما يشير الى فكرة الانطلاق و'up' وهو ما يشير لفكرة النمو القوي.

[2] http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglaiss/start-up

[3] بوشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد 04، جامعة 20 أوت ،1955 سكيكدة، الجزائر، 2018 ص420.

[4] مولدي خلفاوي وسمير صلحاوي، قراءة في الهيكل المالي للمؤسسات الناشئة: دراسة تحليلية وتقييمية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2024 ص321.

[5] ناجم زينب واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 11، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2023 ص162. REYES, E. (2011). THE LEAN STARTUP. United states : Crown Business.نقلا عن بوغمبوز إبراهيم خليل وجباري عبد الجليل، مساهمة بورصة الجزائر في دمج المؤسسات الناشئة دراسة حالة بعض من المؤسسات الناشئة، المجلد 05، العدد 02، مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية، جامعة عباس الغرور، خنشلة، الجزائر، 2022 ص600.

[6] عقون شراف وبوروينة عزيز، اقتصاد الشركات الناشئة-تقيم حالة الأردن- Start up companies economy assessing the case of Jordan، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022 ص204.

لديها خطط خروج محددة. الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو، وكل ما يتعلق بالشركات الناشئة يتبع هذا النمو. وفقًا Paul Graham، يمكن أن يتراوح معدل النمو بين 5 الى 7 بالمائة أسبوعيا وأحيانا بشكل استثنائي 10بالمائة".[1]

وحسب باتريك فريدسن Fridenson patrick وهو "أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على أربع تساؤلات التالية:

-نمو قوي محتمل.

-استخدام تكنولوجيا حديثة.

-تحتاج تمويل متأكد من السوق جديد يصعب تقييم المخاطرة.

-أن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.[2]

كما هناك تعريف أخر من قبل Letowski والمقترح من قبل l'ocde منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المذكور في دليل أوسلو، هو وجود سمتين أساسيتين، لتحديد المؤسسات المبتكرة (المؤسسات الناشئة)، النشاط في القطاع التكنولوجي و نسبة الانفاق علي البحث و التطوير، حيث يحدد دليل أوسلو أن الابتكار يكون من خلال أنشطة رئيسية معينة: البحث والتطوير أو الوسائل الأخرى لاكتساب المعرفة (براءات الاختراع، التراخيص، الخدمات الفنية، الخ)،شراء الآلات والمعدات التكنولوجيا الجديدة، تدريب الموظفين وبالإضافة الى إجراءات التسويق، فهناك دائما ارتباط بين المؤسسات الناشئة والابتكار المستمر.[3]

---

[1] كرمية توفيق، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الإدارة وريادة الاعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة اكلي محند اولحاج، الجزائر 2023، ص15. وينظر أيضا بوشعور شريفة، مرجع سابق، ص420. وينظر كذلك مولدي خلفاوي وسمير صلحاوي، مرجع سابق، ص321.

[2] رمضاني مروة وبوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر – (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة الجزائر 2020، ص 278

[3] نريمان بن عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وانشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية الجزائر (الجزائر)،2023، ص614

كما عرفها Steve Blank et Pedro bados "هي منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج عمل مريح وقابل للنمو المستمر".[1]

وهناك من يعرفها بانها" مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد او خدمة مبتكرة تستهدف بها سوقا كبيرا. وبغض النظر عن حجم الشركة او قطاع ومجال نشاطها. فهي تتميز بمخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو سريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها".[2]

من خلال التعاريف المتقدمة يتبين أن المؤسسات الناشئة هي في الأصل مشاريع جديدة في مراحلها المبكرة تهدف الى تقديم منتجات او خدمات مبتكرة في بيئة غير مؤكدة. وتتميز بإمكانية النمو السريع وغالبا ما تكون مدفوعة بالتكنولوجيا. أو اعتبارها كيانات مؤقتة تستكشف نماذج اعمال مستدامة وقابلة للتطوير. وتعمل في الأسواق الجديدة التي تتطلب تمويلا بحيث يصعب تقييم المخاطر، لذا فان الابتكار والتطوير المستمرين هما مفتاح نجاحها.

ثانيا: التعريف التشريعي:

التعريف التشريعي هو أداة يستخدمها المشرع لتحديد مفهوم معين ضمن النصوص القانونية، بهدف توضيح معناه بدقة وتجنب أي غموض او سوء فهم اثناء التطبيق، سنتطرق الى التشريع الجزائري، التشريع المصري ثم التشريع التونسي.

عادةً، لا يتدخل المشرّع الجزائري بشكل مباشر في تقديم تعاريف للمصطلحات القانونية، ويعتبر ذلك من اختصاص الفقهاء أو المتخصصين في المجال لوضع التعريف المناسب للمؤسسات الناشئة. ومع ذلك، سعى المشرّع الجزائري إلى تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في المادة 06 من القانون 15-2 المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير

[1] نريمان بن عبد الرحمان، مرجع سابق، ص613.

[2] بوشعور شريفة، مرجع سابق، ص140.

التكنولوجي، حيث عرّفها بأنها "المؤسسة التي تتولى تجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي أو تلك التي تمارس أنشطة البحث والتطوير".[1]

كما أشار المشرّع الجزائري إلى المؤسسة الناشئة ضمن أحكام بعض القوانين الأخرى، مثل القانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 21، التي نصت على إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان قروض هذه المؤسسات وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة، وذلك وفقًا للتنظيم الساري المفعول.[2]

وجدير بالذكر في هذا السياق، انه مع صدور القانون 22-09 المعدل والمتمم للقانون التجاري، قام المشرع بتحديد الطبيعة القانونية الخاصة بالمؤسسة الناشئة، من خلال استحداث شكل قانوني جديد يتمثل في "شركة المساهمة البسيطة"، والتي يحصر انشاءها على الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".[3]

اما المشرع المصري فلم يقدم تعريفا للمؤسسات الناشئة بل صنفها مع المؤسسات الصغيرة من خلال قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020. حيث صنف المؤسسات الناشئة ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرف المشروعات الصغيرة على انها:" كل مشروع يبلغ حجم اعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن

---

[1] القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015م، المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي الجريدة الرسمية، عدد 71، معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020م، جريدة رسمية عدد 20.

[2] المادة 21 من القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

[3] القانون رقم 22-09 المؤرخ في 04 شوال سنة 1443 المؤرخ ل 05 مايو 2022 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادر في 15 مايو 2022، نقلا عن قنفود رمضان، الجوانب القانونية للمؤسسات الناشئة على ضوء القانون رقم 22-09، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02 جامعة يحي فارس المدية، سنة 2022، ص03.

50 مليون جنيه او كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع او راس المال المستثمر بحسب الأحوال 50الف جنيه ويقل عن 05ملايين جنيه، او كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع او راس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 03 ملايين جنيه.[1]

بالنسبة التشريع التونسي، عرفها المشرع في الفصل الثاني من قانون عدد 20 لسنة 2018[1] كما يلي:" تعتبر مؤسسة ناشئة «startup" على معنى هذا القانون كل شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل ومتحصلة على علامة المؤسسة الناشئة، طبقا للشروط الواردة بهذا القانون".[2]

الفرع الثاني: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عند التطرق الى عالم الاعمال، يتبين ان المؤسسات تتفاوت في احجامها وطبيعة أنشطتها، وهوما ينعكس بشكل مباشر على أساليب ادارتها وتطورها في السوق. ضمن هذا السياق، تظهر المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأمثلة بارزة حيث يتمتع كل منهما بسمات فريدة تميزه عن الاخر، يمكننا تلخيصها في:

أولا: الهدف من التأسيس:

عند التفكير في تأسيس شركة ناشئة في أي مجال، يكون لدى رائد الاعمال رؤية واضحة تجعل مشروعه قابلا للنمو والتوسع ليصبح شركة كبيرة. يسعى من خلاله الى تقديم منتج او خدمة تحدث تأثيرا ملموسا في السوق والصناعة، وتسهم في تغيير سلوك المستهلك. بل وقد

[1] قانون رقم 152 لسنة 2020، بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الجريدة الرسمية المصرية –العدد 28 مكرر (و) في 15 يوليو سنة2020. ص03.

[2] قانون عدد 20 لسنة 2018 (17 ابريل 2018)، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، رائد رسمي التونسي سنة161 عدد32. الصادر بتاريخ 20 ابريل 2018، ص1237.

تمتد طموحاته الى خلق سوق جديدة بالكامل، مما يعزز من فرص الابتكار ويمنح مشروعه ميزة تنافسية قوية.[1]

على النقيض من ذلك، فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تنوع مجالاتها، لا تقدم أفكارا او حلولا مبتكرة تلبي الاحتياجات المختلفة للناس، بل تركز على التنفيذ ضمن إطار السوق المحلية. وتعتمد بشكل كبير على جهود صاحب المشروع، الذي غالبا لا يطمح لتحويل فكرته الى مشروع ضخم، وانما يسعى لتحقيق التوسع وزيادة معدلات الأرباح بشكل ملحوظ.

ثانيا: تحقيق النمو والارباح:

نلاحظ ان المؤسسات الناشئة تركز بشكل أساسي على تحقيق النمو في الأسواق، حيث يساعدها الابتكار الذي تعتمد عليه في تحقيق هذا الهدف. على العكس من ذلك، غالبا ما يقتصر نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المحيط القريب منها، اذ توجه تركيزها نحو السوق الإقليمي أكثر من اهتمامها بالسوق الوطني او الدولي، بناءا على ذلك، نجد بعض المؤسسات الناشئة التي تمكنت من الوصول الى العالمية، في حين بقي نجاح العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودا ضمن إطار السوق الإقليمي فقط.[2]

ثالثا: البيئة الصناعية او السوق المحلي:

غياب وجود خطة عمل واضحة لدى الشركات الناشئة، التي تعتمد في الغالب على الابتكار والتجربة إلى جانب قدراتها المحدودة، يحدّ من توفير فرص عمل مستقرة. فالوظائف أو الفرص التي قد تظهر أو تتطلب معايير محددة منذ البداية، تجد صعوبة في توفير الدعم وتحقيق النجاح بشكل مستدام.[3]

---

[1] بخيتي علي وبوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، المركز الجامعي تيبازة، سنة 2020، ص541.

[2] بن فاضل وسيلة واخرون، دراسة مقارنة بني عينتين متطابقتين من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قياس التوجه الريادي لرواد الاعمال الجزائريين، المجلد 07، العدد 08، جامعة تلمسان، سنة 2021، ص29.

[3] بخيتي علي، بوعوينة سليمة، مرجع سابق، ص541.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تلعب دورا مؤثرا في المحل الاقتصادي ولكن بصورة محدودة. ومع ذلك، فإنها قادرة على تقديم فرص عمل أكثر كفاءة رغم احتياجها المستمر إلى دعم مالي. ونظرًا لقدرتها المنخفضة على تحقيق الأرباح الكبيرة، فإن هذا النوع من المشروعات قد يحصل على دعم أكبر من المجتمع الصناعي المحلي. في هذا الإطار، تعمل الدولة على تقديم قروض تمويلية وتسهيلات لدعم نمو هذه المشروعات.

رابعا: التمويل:

تميل المؤسسات الناشئة في الغالب إلى الاعتماد على استثمارات كبيرة كمصدر رئيسي للتمويل، حيث تُفضل تقسيم المخاطر مع المستثمرين بدلاً من دفع الفوائد على القروض. بمعنى آخر، تلجأ هذه المؤسسات إلى خيار الاستثمار بدلاً من الاقتراض من البنوك، وذلك بسبب حاجتها إلى تدفقات نقدية مستمرة على المدى القصير. فإن البنوك عادة ما تحجم عن تمويل هذا النوع من المؤسسات بسبب ارتفاع درجات المخاطرة المرتبطة بها. بالمقابل، يتوجه المستثمرون للاستثمار في هذه الشركات سعياً وراء تحقيق عوائد مرتفعة محتملة في حال نجاحها.

على النقيض من ذلك، تُعتبر البنوك الخيار الأول لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لاعتماد هذا النوع من المؤسسات على نماذج أعمال واضحة ومستندة إلى تجارب سابقة يمكن تحسينها وتطويرها أو حتى تبنيها بصيغتها الأصلية. هذا يقلل من درجة المخاطرة ويجعل الحصول على التمويل، وخاصة القروض البنكية، أمراً أكثر سهولة بالنسبة لها. أما بالنسبة لقرارات المستثمرين، فهي عادة ما تتوافق مع أهدافهم المتعلقة بالحفاظ على السيطرة (الملكية)، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل اعتماداً على المؤسسات المالية بالمقارنة مع المؤسسات الناشئة.[1]

[1] ن. دادا عدون، *اقتصاد المؤسسة*، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2022، ص17، نقلا عن، بن لخضر السعيد واخرون، مفهوم المؤسسات الناشئة بين التبني والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة بوضياف المسيلة، سنة 2020، ص32.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الناشئة

تشكل الشركات الناشئة ركنا أساسيا في الاقتصاد الحالي، فهي تساعد في إيجاد فرص عمل جديدة وتدعم التجديد. وبالنظر الى أهميتها المتزايدة، سنتناول في هذا المطلب أهميتها في مختلف القطاعات (الفرع الأول)، واغلب خصائصها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الناشئة

أصبحت المؤسسات الناشئة أداة فعالة لتعزيز الحركية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق سنتطرق للأهمية الاجتماعية في الفرع الأول، والاهمية الاقتصادية في الفرع الثاني.

أولا: الأهمية الاجتماعية:

في هذا الفرع سنناقش الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الناشئة، ودورها في تحسين واقع المجتمع بشكل عام.

1. تامين وظائف فعلية ومثمرة ومواجهة مشكلة البطالة:

وذلك بفضل قدرتها الكبيرة على توفير وظائف، وقدرتها على استيعاب وتوظيف عمالة قليلة الخبرة او بدون خبرة، وهو ما يستوعب الباحثين عن عمل، خصوصا أصحاب الشهادات، والمبتكرين، وخريجي الجامعات، وهكذا، تستجيب مباشرة لمشكلة البطالة، حيث تسعى الدول جاهدة لخلق فرص عمل رغم سعيها نحو التطور.[1]

نشر الاخلاق الحميدة في المجتمع:

[1] جباري عبد الجليل وجباري لطيفة، واقع وافاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة عباس لغرور خنشلة، سنة 2022، ص593.

بما ان الشركات الناشئة قادرة على تحفيز الابداع داخل المجتمع، فإنها تستطيع ان تسهم في تغيير القيم السائدة فيه وتشكيل عقليات وثقافات جديدة، من ذلك، يمكن ان يدرك الافراد أهمية تحمل مسؤوليات جديدة تتعلق بأعمالهم وتطورهم المهني.[1]

3.تنمية وتطوير قدرات الافراد:

تساهم المؤسسات الناشئة بشكل فعال في تنمية وتطوير قدرات الافراد، لا سيما الشباب الذين يتميزون بقدرات هائلة ومهارات متنوعة.[2] وتوفر هذه المؤسسات بيئة عمل مرنة ومحفزة تمكنهم من لعب أدوار مختلفة ومتميزة داخل المؤسسة، مما يسمح لهم بتطوير خبراتهم وتعزيز روح الابتكار والمسؤولية لديهم. كما تتيح لهم فرصة الاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والتعلم المستمر، الامر الذي ينعكس إيجابا على الفرد والمجتمع، ويساهم في بناء راس مال بشري مؤهل وفعال في مسار التنمية.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

سنتناول الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ودورها الحيوي في تطوير الاقتصاد المحلي.

1.المساهمة في التقدم الاقتصادي:

تعالج القضايا الاقتصادية عبر ابحاثها، وتشارك المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الحسنة كالمبادرة والابداع والابتكار وإدارة الوقت والكفاءة والفعالية. كما تسهم في انتاج سلع وخدمات مبتكرة وحديثة، ما يؤدي الى تنوع المنتجات، والمساهمة في تطوير انشاء قطاعات اقتصادية جديدة أخرى تدعم القطاعات التقليدية كالزراعة.

2. توظيف المدخرات، وتعزيز وجذب الاستثمار وراس المال الأجنبي:

---

[1] بوفنغور نبيل وبولفراخ عبد الغاني، دور حاضنات الاعمال في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة–حاضنة المسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف المسيلة، 2022، ص25.

[2] بوسويح منى واخرون، واقع وافاق المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غليزان، سنة 2020، ص407.

تمكين صاحب المشروع او أصحاب المشاريع من استخدام المدخرات بدلا من تجميدها او توظيفها في مجالات لا تضيف قيمة، مما يساهم في بناء الرأسمال. بالإضافة الى ذلك، نقل شريحة من الافراد من دخل منخفض الى دخل مرتفع (إعادة توزيع الدخل)، وكذلك استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب.[1]

3. مرونتها وقدرتها على التكيف والاستجابة الفورية:

بفضل مرونة عملها وسهولة الحلول التي تقدمها، تظهر الشركات الناشئة في حلول مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبيرة وإيجاد حلول للمشاكل الصعبة التي غالبا ما تفرضها الحكومات على الناس.[2]

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة:

تعتبر الشركات الناشئة محركات هامة للنمو الاقتصادي والابتكار في مختلف القطاعات. ورغم اختلاف قطاعاتها الا انها تشترك في العديد من الخصائص ومن بين هذه الخصائص نذكر:

1. توفير فرص العمل وتقليص حجم البطالة:

تعتبر المؤسسات الناشئة محورا رئيسيا في توفير فرص العمل للمجتمع، فهي تتميز بخلق وظائف دائمة تساهم في تحسين مستويات المعيشة ودعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وانخفاض معدلات البطالة، وقد اكدت دراسات عالمية متعددة هذا الدور الحيوي، ففي بحث أجرته احدى المؤسسات "فوكمان" حول أهمية الشركات الناشئة في توليد فرص العمل، تم التوصل الى ان هذه الشركات نجحت في خلق 05 ملايين فرص

[1] حسين يوسف وصديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 08، العدد، 01.المركز الجامعي مغنية، سنة 2021، ص72.

[2] سوداني يمينة ومكرود حسام، المؤسسات الناشئة: فرصة الجزائر في الإقلاع الاقتصادي، journal of management،JMOS organizations and strategy ، المجلد 04، العدد 01، جامعة باجي مخطار عنابة، سنة2022، ص42.

عمل سنويا خلال الفترة من عام 1992 الى عام 2005، هذا الرقم يعد اكبر بأربعة اضعاف مقارنة باي فئة عمرية من الشركات الأخرى.[1]

2. التكاليف المنخفضة:

تشمل معنى المؤسسة الناشئة هو انها شركات تتطلب القليل من التكاليف لتصبح مربحة عند انشائها او عند بدء التشغيل، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بسرعة وفجأة الى حد ما.[2]

3. قابلية التوسع:

تعني ان الشركة الناشئة تسعى بشكل مستمر الى تطوير نموذج اعمال يسمح لها بالنمو والتوسع بسهولة.

أي ان بإمكانها زيادة نشاطها وايراداتها دون الحاجة الملحة لزيادة الموارد البشرية او المالية بشكل كبير.[3]

4. بيئة عمل ديناميكية:

تتسم بالمرونة والقدرة على التأقلم مع التحولات السريعة في سوق العمل، مما يجعلها خيارا مثاليا للمؤسسات الناشئة نظرا لتركيزها على الابتكار. في هذه الأجواء، يشجع التعاون بين الفرق الصغيرة بمهام متعددة، مما يسهل التعاون، حيث يعد التواصل الفعال عنصرا أساسيا لاتخاذ قرارات سريعة ومجدية.

5. دقة الإنتاج والتخصص:

---

[1] الياس حناش وخديجة بوفنغور، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير الكتاب الجماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، نقلا عن، سمرة حميش، المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماجستير في قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021-2022، ص13.

[2] واضح فاطمة وبن سعدي شهناز، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة ماجستير في قانون اعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021، ص13.

[3] مولدي خلفاوي وسمير صلحاوي، مرجع سابق، ص323.

تسهم في اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي، إضافة الى تجسيد مختلف المبادرات. يعد الاستفادة من التطور التكنولوجي ضرورة أساسية، حيث يساهم ذلك في تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وخفض مستوى التكاليف بشكل ملحوظ.[1]

6. استخدام التكنولوجيا:

هي شركات ترتكز بشكل أساسي على التكنولوجيا وتعتمد عليها كركيزة أساسية لتحقيق النمو والتطور السريع في منتجاتها او خدماتها[2]، كما لعبت التكنولوجيا دورا محوريا في تسريع عمليات التواصل والتنسيق داخل المؤسسات عبر التطبيقات والمنصات الرقمية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية المتبعة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة:

[1] رمضاني مروة وبوقرة كريمة، مرجع سابق، ص280.

[2] هداهدية عماد وجمعة زكرياء، دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من اجل اقتصاد مولد للثروة، مجلة الدراسات حول المؤسسات والتنمية، المجلد 07، العدد 08، جامعة تلمسان، 2021، ص39.

تُعد المؤسسات الناشئة من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بسبب دورها الحيوي في خلق الثروة وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار. لدعم هذه المؤسسات وضمان استمراريتها، أصبح من الضروري اعتماد استراتيجية فعّالة تراعي خصوصياتها وتستجيب لتحدياتها. في هذا السياق، تستند الاستراتيجية الداعمة لنشاط المؤسسات الناشئة إلى مجموعة من الآليات الاقتصادية والقانونية.

المطلب الأول: الآليات القانونية لدعم وتمويل نشاط المؤسسات الناشئة

الآليات القانونية لا تقتصر فقط على وضع القواعد والضوابط، بل تمثل ركيزة أساسية لتمكين المؤسسات الناشئة من الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة النضج. فهي تعمل على مستويات متعددة، بدءًا من خلق بيئة تنظيمية مرنة تسمح بالتجربة والابتكار دون مخاطر قانونية مفرطة، ووصولًا إلى توفير شبكة أمان تحمي هذه المؤسسات من التحديات التي قد تعيق تطورها .

الفرع الأول: النصوص القانونية الممهدة لوجود الشركات الناشئة.

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أصبحت الدول تسعى جاهدة إلى تهيئة مناخ قانوني ملائم يواكب متطلبات الاقتصاد الحديث، ويحفّز على الابتكار وروح المبادرة. ومن هذا المنطلق، بادرت الجزائر كغيرها من الدول إلى سنّ جملة من النصوص القانونية التي تهدف إلى تأطير المؤسسات الناشئة، وتوفير بيئة قانونية مرنة تُشجع الشباب والمبادرين على إنشاء مشاريعهم الخاصة. وقد ساهمت هذه الترسانة القانونية في وضع الأسس الأولى لظهور هذا النمط الجديد من المؤسسات، من خلال تنظيم إجراءات الإنشاء، وتحديد الامتيازات، وضمان الحماية القانونية لأصحاب المبادرات. وفي هذا الإطار، سنتناول أبرز النصوص القانونية التي مهّدت لقيام المؤسسات الناشئة، وساهمت في تفعيل دورها داخل الاقتصاد الوطني، كما شهدت السنوات الأخيرة صدور مراسيم تنفيذية جديدة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات

الناشئة في الجزائر. هذه المراسيم تمثل جزءًا من الجهود الحكومية لتطوير بيئة محفزة لهذه المؤسسات ودعمها قانونيًا وماليًا. [1]

1. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020:

مهّد المشرع الجزائري لتنظيم هذه المؤسسات في مرسوم خاص، وهو المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال، والذي حدد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وكذا شروط منح كل علامة. وبموجب هذا المرسوم، حدد المشرّع الجزائري المقصود بالمؤسسة الناشئة في المادة 11 من الفصل الرابع المعنون بـ "شروط منح علامة مؤسسة ناشئة"، وذلك بذكر مجموعة من المعايير على سبيل الحصر لا المثال، وهي: أن تكون المؤسسة الناشئة خاضعة للقانون الجزائري، وألا يتجاوز عمرها ثماني سنوات،[2] وأن يعتمد نموذج أعمالها أو يرتكز على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة، وألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وأن يكون رأس مال الشركة مملوكًا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، وأن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، وألا يتجاوز عدد عمالها 250 عاملًا.[3]

هذا المرسوم يُعتبر من أبرز المراسيم التي تناولت المؤسسات الناشئة، حيث ينص على إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال". كما يحدد المرسوم مهام اللجنة الوطنية وتشكيلتها وسير عملها. [4] كما يهدف هذا المرسوم إلى تسهيل

---

[1] شلوش بوعلام، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، سنة 2022، ص 51.

[2] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254.

[3] المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254.

عملية منح العلامات الرسمية للمؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة، مما يعزز شفافية الإجراءات ويقلل البيروقراطية. كما يشمل ايضا تقديم إعفاءات ضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة باستيراد التكنولوجيا أو المنتجات ذات الصلة بالابتكار

ويعمل ايضا على تحديد الشروط والإجراءات الواجب اتباعها للحصول على الدعم الحكومي، مما يساهم في ضمان استفادة المؤسسات الناشئة من الحوافز المالية والقانونية.

ويركز أيضًا على تعزيز دور حاضنات الأعمال كأطر داعمة للمؤسسات الناشئة، مما يساهم في تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لهذه المؤسسات، وعلى دعم المؤسسات الناشئة كجزء من استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار والبحث العلمي.

2.المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020

أُنشئت بموجبه **مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة**، وهي جهة حكومية تهدف إلى تحسين بيئة العمل لهذه المؤسسات. يركز هذا المرسوم على توفير الدعم التقني والمالي اللازم لنمو المؤسسات الناشئة وتتلخص اهم اهداف هذا المرسوم في إنشاء هيكل قاعدي متخصص لدعم المؤسسات الناشئة كما تقديم خدمات إرشادية ومرافقة تقنية لهذه المؤسسات، وتهدف أيضا الى التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع المبتكرة.

3.المرسوم التنفيذي رقم 21-072 المؤرخ في 7 سبتمبر 2021

يتضمن هذا المرسوم تعديلات على الأطر القانونية السابقة بهدف تحسين آليات دعم المؤسسات الناشئة. يركز المرسوم على تحديث شروط منح العلامات الرسمية وتحسين التمويل المتاح لهذه المؤسسات.

4. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 05 مايو 2022: [1]

لقد جاء القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 ماي 2022، ليدعم بوضوح توجه الدولة نحو ترسيخ بيئة قانونية مرنة تُناسب خصوصية المؤسسات الناشئة، من خلال إدراج شكل قانوني جديد ضمن القانون التجاري، وهو شركة المساهمة المبسطة .(SAS) وقد خُصصت المواد من 715 مكرر 133 إلى 715 مكرر 143 لتنظيم هذا الشكل، حيث نصت المادة 715 مكرر 133 على تعريف الشركة ومرونتها من حيث التأسيس وعدد الشركاء، دون اشتراط حد أدنى لرأس المال. كما منحت المادة 715 مكرر 134 حرية كبيرة في تنظيم التسيير داخل النظام الأساسي، وهو ما يُعد مناسبًا للمؤسسات الناشئة التي تعتمد غالبًا على فرق عمل صغيرة وبنية تنظيمية مرنة .في ذات السياق، أكدت المادة 715 مكرر 135 على حرية تنظيم آليات اتخاذ القرار، فيما تناولت المادة 715 مكرر 136 مسألة تمثيل الشركة أمام الغير. وقد كرست المادة 715 مكرر 137 مبدأ المسؤولية المحدودة، مما يُقلل من المخاطر القانونية التي قد تُعيق رواد الأعمال. كما منحت المادة 715 مكرر 138 إمكانية إصدار أسهم بامتيازات خاصة، ما يُعزز فرص جذب المستثمرين. أما المواد من 715 مكرر 139 إلى 715 مكرر 143 فقد نظّمت التنازل عن الأسهم، توزيع الأرباح، تعديل النظام الأساسي، حل الشركة، وأخيرًا خضوعها للأحكام العامة في حال غياب النص الخاص .إن هذه المنظومة القانونية تُعتبر خطوة استراتيجية لترقية المؤسسات الناشئة، من خلال توفير إطار قانوني يتماشى مع طبيعتها، ويُشجع على تأسيسها واستمراريتها في السوق.

[1] القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 ماي 2022، المتضمن تعديل وتتميم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتعلق بالقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، سنة 2022.

الفرع الثاني: الاليات الإدارية:

تلعب الآليات الإدارية دورًا محوريًا في دعم المؤسسات الناشئة، حيث توفر بيئة مناسبة للنمو من خلال حاضنات الأعمال التي تقدم المرافقة التقنية والإدارية. كما تساهم خدمات الإرشاد والتوجيه في توجيه رواد الأعمال وتزويدهم بالخبرات اللازمة لتجاوز تحديات مرحلة الانطلاق.

ثانيا: الحاضنات ومسرعات الأعمال

تُعتبر الحاضنات ومسرعات الأعمال أدوات أساسية لدعم المؤسسات الناشئة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز فرص نجاحها ونموها. تعمل الحاضنات ومسرعات الأعمال على تقديم خدمات متعددة مثل التدريب، الإرشاد، توفير المساحات المكتبية، والوصول إلى شبكات المستثمرين. ومع ذلك، هناك اختلافات جوهرية بين الحاضنات ومسرعات الأعمال من حيث طبيعة الدعم الذي تقدمه والمراحل التي تستهدفها.

الحاضنات تركز بشكل أساسي على دعم الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، حيث تكون هذه الشركات في حاجة إلى بناء نموذج عمل مستدام وجذب العملاء الأوائل. تقدم الحاضنات بيئة عمل مشتركة ومبتكرة تساهم في تعزيز الإبداع والابتكار لدى رواد الأعمال، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتوجيه القانوني. كما أنها توفر برامج طويلة الأمد قد تمتد لعدة سنوات، مما يمنح المشاريع الوقت الكافي للنمو والتطور بوتيرة تناسب احتياجاتها. ومن أبرز الأمثلة على دور الحاضنات توفير قواعد بيانات وخدمات تسويقية وقانونية تسهم في تقليل التكاليف التشغيلية على الشركات الناشئة.

من ناحية أخرى، مسرعات الأعمال تتميز بتقديم دعم مكثف ومركّز للشركات الناشئة التي وصلت إلى مراحل متقدمة من النمو. تهدف المسرعات إلى تسريع نمو الشركات من خلال برامج تدريبية مدتها عادة تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر، يتم خلالها تقديم استشارات استراتيجية

وربط الشركات بالمستثمرين. كما أن المسرعات غالبًا ما تقدم استثمارات كبيرة قد تصل إلى نصف مليون دولار أو أكثر، مما يعزز من قدرة الشركات على التوسع بسرعة. وعلى عكس الحاضنات التي تعمل بوتيرة مرنة، فإن المسرعات تتبع نهجًا صارمًا في الالتزام بالوقت والأهداف المحددة.[1]

الفرق الرئيسي بين الحاضنات ومسرعات الأعمال يتجلى في المرحلة التي تستهدفها كل منهما وطبيعة الدعم الذي تقدمه. فبينما تركز الحاضنات على الشركات في مراحلها الأولية وتقدم لها دعمًا طويل الأمد، تتجه المسرعات نحو الشركات الأكثر نضجًا التي تحتاج إلى دفع سريع لتحقيق النمو السريع وجذب الاستثمارات. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الحاضنات تساعد الشركات الناشئة على "التعلم والنمو"، بينما تسعى المسرعات إلى "تسريع النجاح".[2]

في المجمل، سواء كانت الشركة الناشئة تحتاج إلى دعم طويل المدى عبر الحاضنات أو إلى دفعة سريعة من خلال المسرعات، فإن كلا النوعين من الأدوات يسهمان بشكل كبير في خلق بيئة ريادية داعمة ومحفزة. ومع ذلك، فإن اختيار النوع المناسب يعتمد على المرحلة التي تمر بها الشركة وأهدافها المستقبلية.

ثانيا: الإرشاد والتوجيه (Mentorship)

تلعب برامج الإرشاد والتوجيه دورًا محوريًا في مساعدة المؤسسات الناشئة على تجاوز التحديات التي قد تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها. يتم تقديم هذه البرامج عادةً من

[1] بوظاظو محمد واخرون، تقييم واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الفنادق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص12.

[2] نورالدين نوى وسلمى مميش، دور حاضنات الاعمال في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة: دراسة حالة حاضنة الاعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021، ص07.

قبل خبراء ورواد أعمال ذوي خبرة طويلة في مجالات مختلفة.[1] كما تتلخص اهداف الارشاد في مساعدة رواد الأعمال على تطوير استراتيجيات عمل فعالة، كما يوفر لهم نصائح عملية حول كيفية إدارة المخاطر والموارد بشكل أفضل، ويعزز من قدرة المؤسسات الناشئة على تحقيق الابتكار وزيادة فرص نجاحها.

المطلب الثاني: الاليات الاقتصادية لدعم وتمويل لمؤسسات الناشئة

بالإضافة إلى تكريس آليات قانونية تشتمل النصوص التشريعية المؤسسة والمنظمة لوجود الشركات الناشئة، أقرّ المشرّع آليات اقتصادية مساندة لتنشيط وتنمية وتطوير المشاريع التي تنفذها هذه المؤسسات.

الفرع الأول: التمويل المصرفي:[2]

يمكن تعريف التمويل المصرفي على أنه: "الثقة التي يمنحها البنك لشخص (طبيعي أو معنوي)، حيث يضع تحت تصرفه مبلغًا من المال أو يمنحه إياه لمدة محددة يتفق عليها الطرفان. وفي نهاية الفترة المتفق عليها، يتعين على المقترض الوفاء بالتزاماته. ويقوم البنك بالحصول على عائد معين يتمثل في الفوائد، العمولات، والمصاريف من المقترض".[3]

ويأخذ التمويل المصرفي أشكالًا متعددة يمكن تصنيفها وفقًا لعدة معايير:

-حسب المدة: يشمل التمويل القصير الأجل، المتوسط الأجل، والطويل الأجل.

---

[1] مشاعل راجح سعود العصفور الهاجري، المظاهر المستجدة للعنف المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد 20، العدد 09، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، سنة 2019، ص11.

[2] صاولي مراد واخرون، فعالية التمويل المصرفي للمؤسسات الناسئة الصغيرة والمتوسطة في تنشيط هيكل الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020.

[3] بن حراث حياة ويوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2020. ص53.

-حسب طبيعة التمويل: يشمل تمويل النشاطات التشغيلية وتمويل الأنشطة الاستثمارية . كما تتنوع هذه التصنيفات وفقًا للصيغ الأكثر استخدامًا، وسوف يركز هذا البحث على صيغ التمويل المصرفي المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط.

ساهمت البنوك العمومية بشكل جزئي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في سداد ديونها في الوقت المحدد.

كما كان للبنوك الخاصة دور محدود في تمويل هذه المؤسسات، حيث كانت نسب مساهمتها ضئيلة.

بصفة عامة، تميل البنوك إلى تقديم التمويل القصير والمتوسط الأجل، وتبتعد عن تقديم التمويل طويل الأجل خشية من عدم قدرة المؤسسات الناشئة على سداد ديونها. كما تفضل البنوك تمويل المشاريع ذات الطابع التجاري باعتبارها ضمانًا أفضل لتغطية القروض، متجنبة المخاطر المرتبطة بتمويل الأنشطة الأخرى .وتعود محدودية مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة عوامل، أبرزها :

- ارتفاع المخاطر المرتبطة بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة هذه المشاريع على تقديم الضمانات التقليدية المطلوبة للحصول على التمويل.
- تفضيل البنوك للمشاريع الكبيرة التي ترتبط معها بروابط ومصالح مشتركة.
- ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بتنفيذ هذه القروض.[1]

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تُعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، المعروفة سابقًا باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، من أبرز الآليات الاقتصادية التي وضعتها الدولة

[1] صاولي مراد واخرون، مرجع سابق.

الجزائرية لدعم روح المبادرة لدى الشباب ومرافقة إنشاء وتطوير المؤسسات المصغّرة والناشئة. وقد تم إعادة تنظيمها وتغيير تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020،[1] لتتكيف مع التحديات الاقتصادية الجديدة وتدعم المقاولاتية بشكل أكثر فعالية.

تهدف الوكالة إلى:

- تعزيز روح المقاولة لدى الشباب وخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.
- تسهيل إنشاء المؤسسات المصغّرة في مختلف القطاعات.
- تقليص معدلات البطالة عن طريق دعم التشغيل الذاتي.
- خلق نسيج اقتصادي منتج ومتنوّع على المستوى المحلي والوطني.

وللاستفادة من دعمANADE ، يجب على الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يتراوح سنّ المقاول بين 18 و55 سنة.
- أن يكون حاملاً لمشروع اقتصادي قابل للإنجاز.
- أن يُسهم في تمويل المشروع بمساهمة شخصية (نقدية أو عينية).
- ألا يكون قد استفاد مسبقًا من أجهزة دعم أخرى.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، سنة 2020، نقلا عن بودرة فاطمة، "فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر – دراسة تحليلية"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص. 118.

رغم أن دور الوكالة يركز أساسًا على المؤسسات المصغرة، إلا أنها تساهم بشكل غير مباشر في دعم المؤسسات الناشئة، خصوصًا تلك التي يتم إنشاؤها من طرف شباب يحملون أفكارًا مبتكرة. كما أن الوكالة تعمل على تطوير آليات المواكبة والتوجيه بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي والاقتصاد الجديد.[1]

الفرع الثالث: شركات راس مال المخاطر

هو تمويل للمشاريع الاستثمارية للشركات الصغيرة والمبدعة في مرحلة ما بعد الانشاء، عبر المشاركة في رأس المال وتقديم الخبرات والنصائح لتشغيل تلك الشركات.[2]

يعد رأس المال المخاطر من الأدوات الحديثة لتمويل المؤسسات الناشئة، حيث يقوم المستثمر (يسمى المستثمر المخاطر أو رأس المال الجريء) بضخ أموال في شركة ناشئة مقابل الحصول على حصة في رأس مالها، مع تقبّل مخاطر الفشل العالية مقابل احتمالات تحقيق أرباح كبيرة في حال نجاح المشروع.

ذكرها المشرع الجزائري في الفصل الأول من القانون رقم 06-11، سميت بشركة راس المال الاستثماري وذكر أيضا أهدافها في المادة 02:" تهدف شركة الرأسمال الاستثماري إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة".[3]

[1] موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: http://www.nesda.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 أفريل 2025.

[2] بن زغدة حبيبة، شركات راس مال المخاطر كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، 2020، ص84.

[3] قانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1427 الموافق ل 24 يونيو سنة 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2006.

لرأس مال المخاطر خصائص يمكن استنتاجها فيما يلي: [1]

-يُعنى رأس المال المخاطر بتمويل المؤسسات الناشئة في مختلف مراحل تطورها، بدءًا من مرحلة التأسيس وصولاً إلى مرحلة النمو والتوسع.

-يقوم هذا النوع من التمويل على مبدأ المشاركة، حيث يقدّم المستثمر التمويل اللازم مقابل امتلاك حصة في رأسمال المشروع المموَّل.

-يُعتبر استثمار رأس المال المخاطر عادةً استثمارًا طويل الأجل، تتراوح مدته بين خمس إلى عشر سنوات، نظرًا لطبيعة المشاريع التي يمولها والتي تحتاج وقتًا للنمو وتحقيق العائدات.

-لا يقتصر دور مستثمر رأس المال المخاطر على توفير التمويل فقط، بل يتعداه إلى تقديم الدعم الفني، والإداري، والاستراتيجي، وحتى التسويقي للمؤسسة، بما يسهم في تحسين فرص نجاح المشروع.

-يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق أرباح من خلال إعادة بيع الحصة المملوكة في المشروع عند نهاية فترة الاستثمار، حيث يكون التركيز على الزيادة المحتملة في قيمة الحصة وليس على الأرباح الدورية. ولذلك، غالبًا ما يتم توجيه هذا الاستثمار نحو المؤسسات الناشئة لما تحمله من فرص نمو مرتفعة.

[1] زروالة محمد ومرشلة عماد الدين، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، تخصص مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2024/2023، ص25.

الفصل الثاني:

تقييم فعالية دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة من بين الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالنظر الى دورها البارز في دعم الابتكار وخلق مناصب الشغل. ومن هذا المنطلق، يظهر بوضوح الدور المهم الذي تلعبه البنوك في مرافقة هذه المؤسسات، سواء عبر تقديم التمويل المباشر او عبر تسهيل حصولها على القروض والخدمات البنكية المختلفة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، الا ان فعالية هذا الدعم تبقى محل تساؤل مستمر. حيث تواجه المؤسسات الناشئة في كثير من الأحيان صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل البنكي، وذلك بسبب عدة عوامل، وفي المقابل بادرت بعض البنوك، خاصة العمومية منها في الجزائر، الى إطلاق برامج خاصة بتمويل المؤسسات الناشئة، تضمنت العديد من الامتيازات.

كما ان الشراكات القائمة بين البنوك والهيئات الداعمة الأخرى، تعد خطوة إيجابية لتعزيز فعالية اليات التمويل، وفي سياق هذا الفصل، سنقوم بالتطرق مختلف التحديات التي تواجه البنوك في تمويل المؤسسات الناشئة (المبحث الأول)، وذكر الصيغ المستحدثة في أساليب انشاء المؤسسات الناشئة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: التحديات التي تواجه البنوك في تمويل نشاط المؤسسات الناشئة:

ان البنك هو الممول الأساسي لنشاط المؤسسات الناشئة الا ان هذه الوظيفة تعترضها عراقيل جمة بعضها ذات بعد اقتصادي وبعضها ذو بعد قانوني.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية التي تعترض تمويل المؤسسات الناشئة.

تواجه المؤسسات الناشئة، منذ بداية تأسيسها، مجموعة من التحديات الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على قدرتها على النمو والاستمرار، والوقوف عليها وتحليلها يعد امرا ضروريا لفهم طبيعة الإشكالات التي تعترض نشاط المؤسسات الناشئة، تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

الفرع الاول: صعوبة الحصول على التمويل:

يعد التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة، حيث يعتبر نقطة الانطلاق الأساسية لأي مؤسسة. فالبحث عن ممول او إيجاد طريقة تمويل ملائمة يمثل عقبة حقيقية امام الكثير من هذه المؤسسات. في الجزائر، تواجه المؤسسات الناشئة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع، مما يعوق تطوير الأفكار والمشروعات المبتكرة.[1]

تتمثل التحديات في عدة جوانب، منها صعوبة تقديم الضمانات المطلوبة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، إضافة الى المخاطر المرتفعة التي ترافق هذه المشاريع، مما يؤدي الى تردد الممولين في تقديم الدعم المالي. كما ان البيروقراطية المعقدة والإجراءات الشرطية تزيد من صعوبة الحصول على التمويل المناسب في الوقت المحدد.

على الرغم من ان التمويل يمثل تحديا رئيسيا، فانه ليس عقبة لجميع الشركات الناشئة. فبعض المؤسسات في الجزائر تمكنت من تمويل نفسها ذاتيا، ورفضت عروض التمويل التي قدمت اليها، لأنها لا تتماشى مع رؤيتها او أهدافها طويلة الاجل. هذه الظاهرة تسلط الضوء

[1] دومير عمار عبد القيوم، الأسود محمد، التسويق الرقمي في المؤسسات الناشئة بين الواقع والتحديات –دراسة حالة مؤسسة "بريستو"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2024، ص589.

على أهمية وجود توافق بين رؤية رواد الاعمال واهداف مؤسسات التمويل، مما يستدعي البحث عم مصادر تمويل تتماشى مع طموحات الشركات[1].

الفرع الثاني: محدودية الوصول الى الأسواق

يعد نقص التنسيق بين المبتكرين او حتى بين المؤسسات الناشئة الناشطة في نفس المجال من أبرز العوامل التي تحد من قدراتها التنافسية، مما يؤدي الى إعاقة تطورها ونموها، وبالتالي يهدد استمراريتها. وتتمثل الإمكانيات الأساسية للمؤسسات الناشئة في توفر الموارد المالية والمعلوماتية الضرورية للبحث والاستقصاء[2].

وفي غياب هذه الإمكانيات، تصبح المؤسسات اكتر عرضة للفشل، خاصة في الجزائر، حيث يتم تطوير منتجات او تقديم خدمات دون امتلاك المعرفة الكافية حول كيفية تسويقها او تعديلها بما يتناسب مع احتياجات وتفضيلات المستهلكين.

كما ان ضعف استراتيجيات التسويق والافتقار الى دراسات السوق الدقيقة يجعل المؤسسات الناشئة عاجزة عن تحديد جمهورها المستهدف بفعالية، مما يؤدي الى سوء توجيه المنتجات او الخدمات المقدمة، ويزيد من صعوبة منافستها للمؤسسات القائمة.

بالتالي، فان غياب رؤية تسويقية واضحة يشكل عائقا حقيقيا امام نمو المؤسسات الناشئة، ويؤثر بشكل مباشر على قدرتها على تحقيق مبيعات كافية تضمن لها الاستمرارية في السوق.

الفرع الثالث: التأخر التكنولوجي وضعف الانفاق الحكومي[3]

---

[1] كرمية التوفيق، مرجع سابق، ص20.

[2] مرباح طه ياسين، العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة ميدانية–، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 13، العدد 03، جامعة البويرة، 2024، ص101.

[3] بوعكة كمال، المؤسسات الناشئة في الجزائر –واقع وتحديات، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022، ص45.

حتى تكون الشركة الناشئة قادرة على النجاح والاستمرار، يجب ان يمتلك مؤسسوها بعض المهارات الأساسية مثل الإدارة، التسويق، اعداد الاستراتيجيات وغيرها. وعندما يفتقد صاحب المشروع لهذه الخبرات، غالبا ما يضطر الى تعويض ذلك باللجوء الى مستثمرين لديهم الخبرة، مقابل الحصول على التمويل والمرافقة. لذلك، يعتبر نقص الخبرة لدى مؤسسي المؤسسات الناشئة من أبرز العوامل التي قد تؤدي الى فشلها واختفائها من السوق.

الفرع الرابع: المنافسة الشديدة

تعاني المؤسسات الناشئة من منافسة قوية، سواء من الشركات الكبيرة التي تملك موارد ضخمة، او من مؤسسات أخرى أكثر قدرة على تحمل تكاليف الإنتاج والتسويق. هذا الوضع يجعل من الصعب على المؤسسات الناشئة ان تفرض نفسها في السوق او تحافظ على حصتها فيه، مما قد يؤثر سلبا على فرص نجاحها واستمرارها.

المطلب الثاني: التحديات القانونية التي تعترض تمويل المؤسسات الناشئة.

رغم الجهود المبذولة لدعم المؤسسات الناشئة وتوفير بيئة ملائمة لنموها، الا ان الواقع يكشف عن وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة. وتعد الجوانب القانونية من بين المجالات التي تظهر فيها بعض الإشكالات، مما يستدعي التوقف عندها وتحليلها لفهم طبيعتها وأثرها على نشاط هذه المؤسسات

الفرع الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية غير الملائمة.

تشمل كل ما يتعلق باللوائح والتشريعات والقوانين التي تؤثر على بيئة الاعمال وتكلفتها بشكل عام. تتجلى هذه المعوقات التنظيمية والتشريعية في التعقيد الذي يرافق إجراءات انشاء المؤسسات الناشئة، بالإضافة الى صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية اللازمة لها.[1]

تعاني الجزائر من غياب نصوص قانونية خاصة تنظم الشركات الناشئة ضمن منظومتها التشريعية. فالقوانين الحالية التي تعنى بالشركات تعود الى عقود مضت، أي الى فترة لم يكن فيها مفهوم "الشركات الناشئة" معروفا او متداولا. ونتيجة لذلك، يتم التعامل مع هذه المؤسسات وفقا لأحكام الشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما يفرض عليها أعباء قانونية وإدارية لا تتلاءم مع طبيعتها الديناميكية وحاجتها للمرونة، الامر الذي يحد من قدرتها على التطور والنمو.

الفرع الثاني: انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة

يتطلب تأسيس الشركات الناشئة توفر خبرات متنوعة ومستوى عال من الكفاءة العلمية والتقنية. اذ يفرض على رائد الاعمال ان يكون ملما بأساسيات الإدارة، والتسويق، واعداد الاستراتيجيات، وغيرها من المهارات الضرورية لضمان استمرارية المؤسسة وتطورها. وفي حال افتقاد صاحب المشروع لهذه الخبرات، يجد نفسه مضطرا الى تعويض هذا النقص من خلال الاستعانة بجهات خارجية او قبول تمويل من مستثمرين يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة. ومن ثم، فان نقص الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة يعد من بين أبرز العوامل التي تؤدي الى تعثر هذه المؤسسات وزوالها مبكرا.[2]

[1] المؤمن عبد الكريم واخرون، كتاب جماعي بعنوان: المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصادي في الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي–حالة منطقة البويرة، جامعة البويرة، ب سنة، ص17.

[2] بوفقة عبد الهادي، كاهي فطيمة، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر–الأطر والتحديات، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجلد 08، العدد 01، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2024، ص185.

الفرع الثالث: ضعف الكفاءة الفنية للمؤسسات الناشئة.

تعتمد المؤسسات الناشئة في بداياتها غالبا على فريقها الداخلي فقط، دون الاستعانة بعمال او خبراء مؤهلين من خارج الفريق، بسبب محدودية الموارد المالية. هذا الامر يعرقل تطورها ويجعلها تبدو وكأنها مجرد فكرة غير مكتملة، اذ تغيب عنها الرؤية الواضحة لمتطلبات السوق او للجوانب التقنية الضرورية. كما يؤدي ذلك الى ضعف القدرة على تطوير المنتج او الخدمة بما يتناسب مع احتياجات الزبائن وطبيعة المنطقة والعادات والتقاليد السائدة فيها.[1]

الفرع الرابع: مشكلات إدارية في عملية التأسيس

تعد البيروقراطية واحدة من أبرز العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة عند مرحلة التأسيس، حيث تؤدي كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها الى ابطاء عملية انشاء الشركات. في الجزائر، مثلا، قد تستغرق عملية تأسيس مؤسسة ناشئة حوالي شهر كامل، في حين ان نفس العملية لا تتجاوز 24 ساعة في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة. هذا البطء يشكل عائقا امام روح المبادرة ويؤثر سلبا على ديناميكية ريادة الاعمال.[2]

علاوة على ذلك، تمثل الإجراءات الحكومية المعقدة عبئا كبيرا على مؤسسي الشركات الناشئة، اذ يتطلب الامر العديد من التصريحات والموافقات والمستندات التي تستغرق وقتا طويلا. هذا البطء في الإجراءات بالمقارنة مع بيئات أكثر مرونة وسرعة في دول أخرى يؤثر بشكل كبير على قدرة مؤسسي الشركات الناشئة على التفاعل السريع مع التغيرات السوقية والفرص الجديدة، مما يؤخر إطلاق المشاريع الجديدة ويحد من قدرتها على التوسع والنمو.

[1] مرباح طه ياسين، مرجع سابق، ص101.

[2] بن شواط سمية، قادري رياض، المؤسسات الناشئة ونموذج تطوير العميل: دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، المركز الجامعي مغنية، 2021، ص303.

المبحث الثاني: الصيغ المستحدثة في أساليب تمويل المؤسسات الناشئة.

تُعد المؤسسات الناشئة من العوامل الأساسية في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات. ومع تزايد تحديات التمويل التي تواجهها هذه المؤسسات، ظهرت صيغ تمويلية مستحدثة تهدف إلى تقديم حلول مرنة وفعّالة لدعم هذه المشاريع في مراحلها الأولى. يعتمد تمويل المؤسسات الناشئة على أساليب تقليدية، مثل التمويل البنكي، لكن مع تطور الاقتصاد وتشجيع الابتكار، بات من الضروري تبني صيغ تمويلية جديدة تواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية

في هذا المبحث، سنتناول أساليب التمويل اللامركزية التي تتيح للمؤسسات الناشئة الوصول إلى التمويل من خلال منصات غير تقليدية وأدوات مبتكرة (المطلب الأول)، وكذلك أساليب التمويل المركزية التي تعتمد على الدعم الحكومي والمؤسسات الرسمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: هيئات دعم وتمويل نشاط المؤسسات الناشئة

بهدف ترقية المؤسسات الناشئة ومنحها فرصًا أكبر للتمويل والنمو، تم إنشاء مجموعة من الهيئات المتخصصة التي تساهم في دعم هذا النوع من المؤسسات من خلال آليات تمويلية وهيكلية تتماشى مع خصوصياتها. وفي هذا السياق، سنتناول في هذا المطلب كلًّا من بورصة الجزائر باعتبارها منصة لتمويل المشاريع عبر الإدراج المالي، والصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة كأداة عمومية مخصصة لمرافقة وتمويل المشاريع المبتكرة.

الفرع الأول: بورصة الجزائر:

في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات، برزت الحاجة إلى آليات تمويل بديلة تُمكّن المؤسسات الصغيرة والناشئة من النفاذ إلى مصادر تمويل مستدامة، بعيدًا عن الاعتماد الكلي على التمويل البنكي. وفي هذا السياق، جاءت بورصة الجزائر كآلية مستحدثة تهدف إلى تعزيز دور السوق المالية في تمويل الاقتصاد.

أولا: تعريف بورصة الجزائر:

تأسست بورصة الجزائر في الجزائر عام 1988 وجاءت ضمن الإصلاحات الاقتصادية، وعقب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993[1] الذي أنشئت بموجبه بورصة الجزائر وتنظيمها، وهذا بحسب كيانين وهما:

- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGVB)
- ولجنة تنظيم ومراقبة معاملات البورصة للقيم المنقولة(COSOB) ،

وتكوين لجنة تنظيم ومراقبة معاملات البورصة، وشركة تسيير القيم مع تحديد مهام كليهما[2].

رغم ان نشاط البورصة كان محدودا في بداياته، الا ان السنوات الأخيرة شهدت توجها واضحا نحو جعلها أداة لتمويل المؤسسات الناشئة. كما انها عرفت ب"السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشهد نموًا في رأسمالها، والتي لا تتأهل لدخول الأسواق الرئيسية المخصصة لتمويل المشاريع الكبيرة والضخمة".[3]

ثانيا: اهمية بورصة الجزائر:

[1] مرسوم تشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1413 الموافق ل 23 مايو سنة 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة.

[2] بوغمبوز إبراهيم خليل وجباري عبد الجليل، مرجع سابق، ص603.

[3] عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009، ص423، نقلا عن، مكاوي الحبيب وبابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة–، العدد 02، جامعة وهران، سنة 2017، ص202.

تتمثل أهمية هذه الآلية في أنها توفر منصة تسمح للمؤسسات الناشئة بعرض أسهمها على المستثمرين، وجمع رؤوس أموال دون الحاجة إلى القروض التقليدية، وهو ما يعزز استقلاليتها المالية ويدعم نموها .ولتجسيد هذا التوجه، التزمت بورصة الجزائر بعدة خطوات عملية، من أبرزها[1]:

-تسهيل دخول المؤسسات الناشئة إلى البورصة بتوفير إجراءات مبسطة لدخول هذه المؤسسات إلى السوق المالي.

-تحويل المؤسسات الناشئة المدعومة من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة إلى بورصة الجزائر من خلال دعم إدراج المؤسسات التي حصلت على تمويل من الصندوق في البورصة.

-إنشاء منظومة تسعير رقمية عبر تطوير نظام تسعير يعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتحسين كفاءة التداول.

استحداث بورصة افتراضية بين الوسطاء وبورصة الجزائر وذلك عبر إنشاء منصة افتراضية تسهل التواصل والتداول بين الوسطاء والبورصة.

تأسيس مخبر للتكنولوجيات المالية من خلال إنشاء مختبر يركز على تطوير التكنولوجيات المالية الحديثة وتعزيز الابتكار.

إدراج إطار قانوني جديد للمؤسسات الناشئة تتمثل في تطوير صيغة قانونية تدعم التمويل التشاركي (SPAS) لتعزيز فرص التمويل.

ثالثا: بورصة الجزائر بالنسبة للمؤسسات الناشئة:

[1] بوغمبوز إبراهيم خليل وجباري عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص609.

وقد توجت هذه الجهود في **14يناير 2025**، بإدراج أول شركة ناشئة في بورصة الجزائر، وهي "شركة مستشير"، المتخصصة في تقديم الاستشارات الإلكترونية .تعمل هذه الشركة عبر منصة رقمية تهدف إلى ربط رواد الأعمال بالمستشارين في مجالات متنوعة، تشمل القانون، والتصدير، والذكاء الاصطناعي[1].

يُعتبر إدراج "**مستشير** "خطوة تاريخية في سوق الأوراق المالية الجزائرية. حيث أكد وزير المالية، "لعزيز فايد"، أن هذه الخطوة تمثل دعامة وآلية هامة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة .تندرج هذه المبادرة ضمن الإصلاحات التي تهدف إلى:

تنويع مصادر التمويل :توفير خيارات متعددة للمؤسسات للحصول على التمويل.

تعزيز جاذبية السوق المالية :جذب المزيد من المستثمرين والمشاريع إلى السوق.[2]

كما تشترط مجوعة من المعايير لقبول ادراج المؤسسات الناشئة في بورصة الجزائر[3]:

-يجب أن تكون الشركة منظمة ككيان قانوني تحت مسمى شركة ذات أسهم.(SPA)

-يجب أن يكون رأس المال المدفوع للشركة لا يقل عن 5,000,000 دج.

-يجب أن تقدم الشركة الكشوف المالية المعتمدة للست سنوات المالية السابقة للسنة التي يتم فيها تقديم طلب القبول.

---

[1] وكالة الانباء الجزائرية، بورصة الجزائر: استكمال مشروع التسهيلات لفائدة المؤسسات الناشئة، متوفر عبر الرابط http://www.aps.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/08، على الساعة 00:50.

[2] الإذاعة الجزائرية، ادراج اول مؤسسة ناشئة في بورصة الجزائر، متوفر عبر الرابط: http://www.news.radioalgerie.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/05/08على الساعة 02:04.

[3] الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، متوفر عبر الرابط: HTTP://WWW.SGBV.DZ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/05/10، على الساعة 22:00.

-يتعين على الشركة تقديم تقرير تقييم للأصول يعدّه عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين (غير محافظ الحسابات) أو خبير معتمد من قبل اللجنة.

-يجب أن تكون الشركة قد حققت أرباحاً في السنة السابقة لتقديم الطلب، ما لم تعفها اللجنة من هذا الشرط.

-يتوجب على الشركة إبلاغ اللجنة بأي عمليات تحويل أو بيع للأصول قبل الإدراج.

-يجب إثبات وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات، ويقوم محافظ الحسابات بتقييمها في تقريره حول الرقابة الداخلية. وفي حال عدم وجودها، يجب إنشاؤها خلال السنة المالية التالية.

-يجب ضمان إمكانية تحويل السندات.

- يجب تسوية أي نزاعات كبيرة بين المساهمين والشركة قبل الإدراج.

-الالتزام بشروط الكشف عن المعلومات المالية والإدارية.

-يجب طرح 20% على الأقل من رأس المال للاكتتاب العام في موعد أقصاه يوم الإدراج.

-يجب توزيع السندات المطروحة على 150 مساهماً كحد أدنى قبل تاريخ الإدراج.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة:

وقد تم إنشاء هذا الصندوق استجابة لحاجة المؤسسات الناشئة إلى تمويل مرن ومُتكيف، بعيدًا عن شروط الضمانات الصارمة التي تفرضها القنوات المصرفية الكلاسيكية. ويُعتبر هذا الصندوق من بين الآليات المحورية في السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة، إذ يسعى إلى خلق بيئة مواتية لتطور الابتكار التكنولوجي وتحفيز الشباب على خوض غمار ريادة الأعمال، مما ينعكس إيجابًا على تنويع الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل جديدة

أولا: انشاء الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة:

الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة (ASF) هو أول صندوق استثماري عمومي مخصص حصريًا لتمويل ودعم الشركات الناشئة في الجزائر. أُنشئ في أكتوبر 2020 بمبادرة من رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال فعالية «Algeria Disrupt».[1] وقد تم الإعلان عن إطلاقه رسميًا من طرف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ليُشكّل آلية تمويلية مرنة وفعالة تستجيب لطبيعة وخصوصية المشاريع الناشئة، التي غالبًا ما تعاني من ضعف الضمانات وصعوبة الوصول إلى التمويل البنكي التقليدي.

الصندوق الوطني هو على هيئة شركة المساهمة، تتكفل بتمويل المؤسسات المتحصلة على "علامة شركة ناشئة"، براس مال مملوك او شبه مملوك، تم تأسيسه بالتشارك بين وزارة الشركات الناشئة وست (06) بنوك عمومية وهي:[2]

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).
- البنك الوطني الجزائري(BNA) .
- القرض الشعبي الجزائري(CPA) .
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) .
- بنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي ((BEA.

ثانيا: اهداف الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة.

يرمي هذا الصندوق إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها: دعم الابتكار الوطني عبر تمويل المشاريع التكنولوجية الحديثة، وتحفيز الشباب على خلق مؤسسات ناشئة ذات قيمة

[1] وكالة الانباء الجزائرية، مرجع سابق.

[2] بحيري قادة وكرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة الى صندوق المؤسسات الناشئة، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2023، ص202.

مضافة عالية، وتعويض النقص الذي تعاني منه السوق فيما يخص التمويل البنكي التقليدي، خاصة في المراحل المبكرة للمشاريع[1].

-يُعد الصندوق أداة استراتيجية لتشجيع الشباب والمبتكرين على إنشاء مؤسسات ناشئة، من خلال توفير تمويل مرن وبديل عن القروض البنكية التقليدية التي غالبًا ما تكون غير مناسبة للمشاريع الناشئة.

-يلعب الصندوق دورًا حيويًا في إزالة الحواجز المالية أمام أصحاب الأفكار المبتكرة، خاصة في مرحلة الانطلاق، إذ يُغنيهم عن ضمانات معقدة ويعتمد على تقييم الفكرة والجدوى بدلًا من الضمانات المادية.

-يعتمد الصندوق على مبدأ "رأس المال المخاطر"، وهو ما يسمح بتمويل طويل الأجل (من 5 إلى 10 سنوات) مع إمكانية المرافقة والدعم دون الضغط على المؤسسة لتحقيق أرباح فورية.

-يتميز تدخل الصندوق بكونه ليس مجرد تمويل، بل شراكة فعلية من خلال تقديم خبرات واستشارات في الجوانب التقنية، الإدارية، التسويقية والاستراتيجية، مما يزيد من فرص نجاح المؤسسة.

-وجود هذا الصندوق ضمن الإطار القانوني الجديد يعكس إرادة سياسية واضحة لدعم اقتصاد المعرفة والانتقال نحو نموذج اقتصادي قائم على الابتكار، ما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الريع.

ثالثا: شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة:

[1] يوسف زروقي، "دور اليات تمويل المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماستر، في تخصص الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2022، ص34

لكي تستفيد المؤسسة من تمويل هذا الصندوق، يشترط:

-الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة (Startup Label) "الممنوحة من طرف اللجنة المختصة.

-تقديم ملف تقني ومالي للمشروع يتضمن خطة عمل واضحة.

- أن يكون المشروع مبتكرًا وله قابلية للنمو.

-ألا تكون المؤسسة قد تجاوزت 8 سنوات من النشأة.

أسهم الصندوق منذ تأسيسه في تمويل عدد معتبر من المشاريع الناشئة في مجالات التكنولوجيا الرقمية، الصحة، الزراعة الذكية، والتعليم. كما وفّر بيئة مشجعة على جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الابتكار.[1]

المطلب الثاني: الاليات البديلة لصيغ التمويل البنكية:

في إطار دعم المؤسسات الناشئة وتمكينها من الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة تتلاءم مع طبيعتها واحتياجاتها الخاصة، تم اعتماد مجموعة من الآليات البديلة التي تساهم في تيسير انطلاقتها وتعزيز فرص نموّها. وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه الآليات، والمتمثلة في التمويل التشاركي الذي يُعد من الصيغ الحديثة والمرنة لتعبئة الموارد المالية، والتسهيلات الجبائية التي تهدف إلى تخفيف الأعباء الضريبية وتحفيز بيئة ريادة الأعمال.

الفرع الاول: التمويل التشاركي

يُعتبر التمويل التشاركي (crowfunding) إحدى الآليات الحديثة التي ظهرت بالتزامن مع تطور تكنولوجيا المعلومات، وقد أدى دورًا فعالًا في دعم تمويل المؤسسات الناشئة، لا سيما

[1] موقع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة http:// www.startup.gov.dzتم الاطلاع على بتاريخ 18 افريل 2025.

تلك التي تواجه صعوبات في الحصول على القروض البنكية التقليدية. تعتمد هذه الآلية على جمع مبالغ مالية صغيرة من أعداد كبيرة من الأفراد عبر منصات إلكترونية متخصصة، سواء كان ذلك في صورة تبرعات، أو مساهمات مقابل مكافآت، أو حتى مساهمات برأس المال أو قروض صغيرة.

أولا: تعريف التمويل التشاركي:

اختلفت تعاريف التمويل التشاركي تبعا للمنظور الذي يتم النظر اليه من خلاله، فقد عرفه الدكتور فؤاد السرطاوي ب "أن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح نقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري"[1].

كما عرفه الدكتور منذر قحف بأنه "تقديم ثروة عينية او نقدية بقصد الاسترباح من مالكها الى شخص اخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الشريعة الإسلامية".[2]

تُعتبر الجزائر الدولة الأولى على المستوى الإفريقي التي أدرجت التمويل التشاركي واعتمدته. ففي إطار قانون المالية التكميلي لعام 2020، تم إنشاء نظام تمويل تشاركي يتيح لأصحاب المؤسسات الناشئة فرصة الحصول على التمويل المناسب بطريقة مرنة ومتكيفة[3].

[1] فؤاد السرطاوي: التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان الطبعة الأولى، 1999م، ص09، نقلا عن عشير جيلالي، تفعيل صيغ التمويل الإسلامي المتعددة في تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 03، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2022، ص426.

[2] منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991، ص12، نقلا عن عشير جيلالي، نفس المرجع السابق، ص426.

[3] كتاف شافية، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الاليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف، 2022، ص1179.

ثانيا: أنواع التمويل التشاركي:

تتعدد اشكال التمويل التشاركي بحسب طبيعة المقابل الذي يحصل عليه المساهمون، ومن أبرز أنواعه:

1. التمويل التشاركي القائم على مكافأة (Reward crowfunding):

ينال المستثمر الممول مكافأة غير نقدية من صاحب المشروع الذي حصل على التمويل، وذلك تقديراً لدوره في دعم وتمويل المشروع. يمكن أن تتنوع هذه المكافآت بدءًا من أمور بسيطة مثل بطاقة شكر، أو الحصول على نسخة من المنتج الذي تم تمويله جماعيًا[1].

2.التمويل القائم على جمع التبرعات (Donation crowfunding):

هذا النوع يعتمد على جمع الأموال دون تقديم أي مقابل، إذ لا يتوقع المساهمون أو المتبرعون أي عائد مالي بعد مساهمتهم.[2]

3.التمويل القائم على القروض (Debt crowfunding):

تقوم منصات التمويل الجماعي المتخصصة بتجميع الأموال من الأفراد، ثم توجه هذه المبالغ إلى أصحاب المشروعات المؤهلة لتزويدهم بالتمويل اللازم لمشروعاتهم. يمكن أن يكون

[1] مواسيم رميساء نجاة وبلغنو سومية، دور اليات التمويل الحديثة في تقليل صعوبات التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة، دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2024، ص369.

[2] بوروينة محمد وليد وقريشي بلقاسم، أهمية التمويل الجماعي كآلية تمويلية حديثة لدعم المؤسسات الناشئة –دراسة مقارنة بين التجربة السعودية والتجربة الجزائرية، مجلة افاق علمية، المجلد 17، العدد 01، جامعة امين العقال الحاج موسى أق اخاموك تامنغست، 2025، ص873.

هذا التمويل في صورة قروض تحمل فوائد أو تكون بدون فوائد، حيث توجد بعض المنصات التي تقدم قروضًا دون فوائد[1].

4. التمويل القائم على الأسهم (Equity crowfunding):

المستثمرون يكتسبون أسهمًا في الشركات التي تختار هذا النوع من التمويل الجماعي لزيادة رأس المال. يحصل المساهمون على عائد مالي على استثماراتهم بالإضافة إلى حصة من الأرباح. ومن الجدير بالذكر أن لكل دولة لوائح محددة تنظم الاستثمارات عبر منصات التمويل الجماعي القائمة على الأسهم[2].

5.التمويل القائم على الاستثمار(peer-to-peer lending) :

يُعد هذا النوع من التمويل الأسرع نموًا في السوق، حيث يركز على إقراض الأموال للأفراد داخل الشركات مقابل فائدة. غالبية هذه المنصات تعتمد على الربا، وتضع شروطًا صارمة للموافقة على المشاريع المقدمة. غالبًا ما تتضمن المشروعات المعروضة مشاريع الأسر المنتجة، وتُعتبر هذه المنصات بديلًا للقنوات التقليدية للتمويل مثل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى[3].

ثالثا: أهمية التمويل التشاركي بالنسبة للمؤسسات الناشئة:

[1] فارس طارق واخرون، التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة تبسة، 2021، ص51.

[2] عبد العزيز صلاح الدين وعاشوري بدر الدين، منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة منصة شريكي الجزائرية، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023، ص95.

[3] خلفاوي بسمة وايت محمد، منصات التمويل كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة –عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر–، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي افلو، افلو، 2022، ص02.

تتعرض الشركات الناشئة للعديد من المشكلات والتحديات، ومن أبرزها صعوبة الحصول على التمويل. يعود ذلك إلى طبيعة الأفكار الإبداعية التي تتبناها هذه الشركات، حيث تكون غالباً ذات مخاطر عالية، مما يجعل البنوك تتردد في تقديم الدعم المالي لها. في هذا السياق، يشكل التمويل التشاركي أداة فعالة ومناسبة للمساعدة في تحويل أفكار الشركات الناشئة إلى واقع ملموس، بالإضافة إلى الإسهام في خلق فرص عمل جديدة.[1] تتجلى أهمية التمويل التشاركي للشركات الناشئة من خلال النقاط التالية:

-يستغل بعض الأشخاص الشركات كذريعة للحصول على القروض واستخدامها لتلبية احتياجاتهم الشخصية. ومع ذلك، من المتوقع أن تسهم آليات التمويل الإسلامي المرتبطة بالسلع والنشاط الاقتصادي الحقيقي في تقليل مثل هذه الحالات[2].

-تصل نسب الفوائد المصرفية لتمويل المشاريع إلى حوالي 30% نتيجة لحجم المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذه التمويلات وفقاً للمعايير البنكية. وهذا يترتب عليه تحمل أصحاب هذه الشركات لأعباء مالية ثقيلة[3].

-يهدف تعزيز مستويات الشمول المالي إلى تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين. يجب أن تُقدم هذه الخدمات بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[4].

---

[1] أسماء بللعما، التمويل الجماعي الية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة -إشارة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة احمد دراية ادرار، 2020، ص07.

[2] قصري سعد واخرون، اليات التمويل التشاركي واثارها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2023، ص39.

[3] احمد فايز الهرش، اليات التمويل التشاركي للمؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا، 2021، ص29.

[4] احمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص51.

-تتيح منصات التمويل التشاركي عبر الإنترنت للشركات الناشئة فرصة الوصول إلى أعداد كبيرة من المستثمرين الذين يدعمون فكرة المشروع، بخلاف مؤسسات التمويل التقليدية التي غالبًا ما ترفض طلبات الشركات الناشئة للحصول على قروض، نظرًا لاعتبارها ذات مخاطر عالية وفقًا لمعايير الائتمان وتقييم المخاطر في البنوك.[1]

-يتيح التمويل الجماعي للشركات الناشئة فرصة الوصول إلى خيارات جديدة للإقراض، بعيدًا عن القيود المفروضة من قبل البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر. فهذه المؤسسات غالبًا ما تواجه تحديات في تلبية احتياجات بعض الفئات نظراً لارتفاع التكلفة والمخاطر المرتبطة بالتخلف عن السداد. ومع ذلك، تساعد منصات التمويل الجماعي في التغلب على مثل هذه المخاوف بفضل نموذجها المبتكر[2].

يعد التمويل التشاركي وسيلة استراتيجية لدعم الشركات الصغيرة والناشئة، مما يسهم في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: التسهيلات الجبائية:

تُعد التسهيلات الجمركية والضريبية والتمويلية من بين أهم الآليات المستحدثة التي تهدف إلى تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة، من خلال تخفيف الأعباء المالية وتوفير مصادر دعم متنوعة.

أولا: تعريف التسهيلات الجبائية:

[1] ايثيس، منصات التمويل الجماعي الإسلامي: منصات التمويل الجماعي الإسلامي: أداة محتملة للشمول المالي، متوفر عبر الرابط: http://blog.ethic.co/islamic-crowfunding-platforms/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 12-05-2025، على الساعة 03:39

[2] أسماء بللعما، مرجع سابق، ص07.

التسهيلات الجبائية تعني استعمال الضرائب كسياسة لتشجيع الأفراد على اتباع سلوك أو نشاط معين يساعد على بلوغ أهداف الدولة عبر منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات في وعاء الضريبة أو في معدلاتها، فهي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية إلى بعض الفاعلين الاقتصاديين الذين يتقيدون بشروط تحددها وذلك بهدف حثهم على المباشرة بالعملية الاستثمارية[1].

ثانيا: خصائص التسهيلات الجبائية:

من اهم خصائص التسهيلات الجبائية، نذكر ما يلي:

1. **اجراء ذو هدف:** تهدف الدولة من خلال التسهيلات الجبائية التي تقرها إلى تحقيق أهداف محددة. ولتحقيق النتائج المرجوة، تضع الدولة شروطًا تتلاءم مع سياستها الاقتصادية، لتقديم تسهيلات جبائية تستهدف الأنشطة التي ترغب في أن يقوم بها الأعوان الاقتصاديون[2].
2. **اجراء اختياري:** التحفيز الضريبي هو خيار متاح للمستثمرين وليس إلزاميًا، حيث تترك الدولة للمستثمر حرية الاختيار بين الاستفادة من الامتيازات التي يوفرها التحفيز الضريبي عند إقامة مشروعه الاستثماري، أو عدم تنفيذ المشروع وبالتالي عدم الاستفادة من تلك الامتيازات. هذا الخيار لا يعرض المستثمر لأي عقوبات أو جزاءات إذا اختار عدم الاستفادة[3].

---

[1] بوزيان كريم وزيدان محمد، مساهمة سياسة التحفيز لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي –الجزائر–دراسة حالة "شركة التلواز لصناعة المصبرات بالشلف " خلال فترة 2015–2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، جامعة الشلف، 2020، ص150.

[2] سامي شناتي، التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة مقارنة–، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09، العدد 02، جامعة المسيلة، 2024، ص47.

[3] حاج عزام سمية وحمر العين محمد، دور التحفيزات في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة مؤسسة وصفتي الطبية–، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12–02، العدد 23، جامعة فرحات عباس سطيف، 2024، ص191.

3. **اجراء له المقياس:** إذا حددت الدولة أنواع الأنشطة الاستثمارية والمناطق التي يُستثمر فيها للاستفادة من التسهيلات الجبائية، فالمستثمر هنا لا يستفيد من حافز إلا إذا قام بالاستثمار في الأنشطة والمناطق المحددة للاستفادة من التسهيلات الجبائية، وهذا يعني أنه ليس إجراء عام يطبق على الكل وإنما هي إجراء محدد بمقاييس ومن تتوفر فيه هذه المقاييس يستفيد من المحفزات.[1]

4. **إجراءات ثنائية القطب:** تحقق فائدة للطرفين؛ المستفيد يحصل على امتيازات ضريبية، والدولة تحقق أهدافها التنموية من خلال تعزيز الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

5. **إجراءات موجهة:** توجه التسهيلات الجبائية النشاط الاقتصادي نحو قطاعات أو مناطق معينة تستهدفها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتحفيز النمو في تلك المجالات.

ثالثا: اشكال التسهيلات الجبائية:

1. **التخفيض الضريبي:** يعني به خضوع المكلفين لنسب ضريبية أقلمن تلك النسب المعتادة أو بتخفيض من الوعاء الضريبي الخاضع، مع اشتراط بعض الشروط المحددة ضمن القوانين سواء قانون الاستثمار أو قوانين المالية السنوية المتضمنة للنظام الضريبي.[2]

2. **الإعفاء الضريبي:** وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة لبعض المكلفين بالضرائب الواجب تسديدها، مقابل تقيدهم بممارسة نشاط معين وفي ظروف محددة وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة .فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما. ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة

[1] دريسي اية وموهوب ياسمين، التحفيزات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ولاية برج بوعريريج، مذكرة شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2022-2023، ص15.

[2] سمية حاج عزام وحمر العين، نفس المرجع السابق، ص194.

الاقتصادية والاجتماعية. أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لفترة زمنية معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع[1].

3. **نظام الإهلاك:** يُعدّ الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يعتمد حجمها على نمط الإهلاك المرخص باستخدامه وكلما زاد حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من دفع ضرائب أقل.[2]

رابعا: التسهيلات الجبائية للمؤسسات الناشئة:

منذ سنة 2020، أدرجت الجزائر ضمن قوانين المالية مجموعة من التحفيزات الضريبية لتشجيع المؤسسات الناشئة[3]. حيث تستفيد الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" من إعفاءات ضريبية تمتد لأربع سنوات، تشمل الرسم على النشاط المهني(TAP) ، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو على أرباح الشركات(IBS) ، مع إمكانية تمديدها بسنة إضافية عند التجديد. كما تُعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) إذا كانت خاضعة للنظام الجزافي، إضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) على المعدات المستعملة في مشاريعها، إلى جانب استفادتها من رسم جمركي مخفض بنسبة 5% على التجهيزات المستوردة لأغراض استثمارية.[4]

قانون المالية لسنة 2025 جاء ليعزز المسار الذي بدأته الجزائر منذ سنة 2020 في دعم المؤسسات الناشئة، من خلال توسيع وتدعيم التسهيلات الجبائية الممنوحة لها، وذلك لتشجيع

---

[1] حاج سعيد يوسف ورابحي بوعبدالله، التحفيزات الجبائية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، 2021، ص1236.

[2] بوزيان كريم وزيدان محمد، مرجع سابق، ص152.

[3] قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق ل 24 نوفمبر 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية، العدد 84، سنة2024.

[4] سامي شناتي، مرجع سابق، ص53.

الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الوطني. وفيما يلي أهم ما ورد في القانون :في إطار دعم البحث والتطوير، استحدثت المادة 147 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي تنص على تخفيض ضريبي بنسبة 30% من الربح الخاضع للضريبة، على ألا يتجاوز مبلغ التخفيض 200 مليون دينار جزائري. ويشمل هذا التخفيض المؤسسات التي تنفق على أنشطة البحث والتطوير داخل المؤسسة، أو التي تدخل في برامج الابتكار المفتوح بالتعاون مع مؤسسات ناشئة أو حاضنات أعمال .كما نص القانون على إعفاء العقود المرتبطة بتأسيس الشركات الناشئة التي ينشئها أصحاب المشاريع المبتكرة من رسوم التسجيل، إلى جانب إعفاء عمليات اقتناء العقارات الموجهة لإنشاء نشاطات صناعية من طرف المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال".

خاتمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالمؤسسات الناشئة، نظرًا لما أصبحت تمثله من ركيزة أساسية في تحريك عجلة الاقتصاد ومواجهة التحديات التنموية التي تعرفها الدول، خاصة في ظل التحولات العميقة المرتبطة بالرقمنة، واقتصاد المعرفة، والانتقال نحو أنماط إنتاجية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وفي ظل تعاظم الأزمات الاقتصادية، وتراجع دور القطاعات التقليدية في استيعاب اليد العاملة وتحقيق النمو، باتت المؤسسات الناشئة تُشكّل بديلاً حيويًا يسهم في خلق فرص عمل نوعية، وتحفيز الاستثمار، ودفع عجلة الابتكار، لا سيما في صفوف الشباب والمبدعين. فقد أصبحت هذه المؤسسات اليوم في صلب الاستراتيجيات الوطنية والدولية، باعتبارها فاعلًا اقتصاديًا مرنًا وسريع التأقلم، قادرًا على الاستجابة للتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية.

وقد كشفت الدراسة، من خلال تناول مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية، أن هذه المؤسسات لم تعد خيارًا هامشيًا، بل أضحت عنصرًا فاعلًا في رسم السياسات الاقتصادية الحديثة، وهو ما يبرّر سعي الدول، ومن بينها الجزائر، إلى تهيئة بيئة تشريعية ومالية مناسبة لاحتضان هذه المشاريع، وضمان ديمومتها وتنافسيتها في ظل بيئة اقتصادية تتّسم بالتعقيد والتغير المستمر.

هذا ما حتم البحث عن مصادر تمويل لإنجاح هذه المشاريع، فقد تكفلت البنوك بهذه المهمة من خلال مختلف الصيغ التمويلية، والتي حاولت السلطات التشريعية والتنفيذية تطويرها بالاستعانة بصيغ مستحدثة لتلافي مختلف الصعوبات التي أشرنا إليها في بحثنا. ومن بين هذه الصيغ، نجد التمويل البنكي التقليدي، الذي رغم محدوديته، لا يزال يشكّل المصدر الأساسي للتمويل، بالإضافة إلى صيغ بديلة مثل التمويل برأس المال المخاطر، الذي يوفّر تمويلًا طويل الأجل مع مواكبة تقنية وإدارية. كما برز التمويل التشاركي كآلية حديثة سمحت بجمع الموارد من الأفراد دون الحاجة إلى المرور عبر النظام البنكي.

وتضاف إلى هذه الصيغ آليات الدعم العمومي، على غرار التسهيلات الجبائية والإعفاءات الضريبية، إلى جانب الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي تم إنشاؤه خصيصًا لتوفير تمويل مرن ومتخصص يتماشى مع طبيعة هذه المشاريع.

ومن خلال دراستنا توصلنا لمجموعة من النتائج منها:

- البنوك الجزائرية تعتمد معايير تمويل تقليدية لا تتماشى مع طبيعة واحتياجات المؤسسات الناشئة.
- هناك صعوبة كبيرة في نفاذ المؤسسات الناشئة إلى التمويل البنكي التقليدي بسبب شروط صارمة ومتطلبات ضمانات عالية.
- الإطار القانوني والتنظيمي الحالي لا يوفر حوافز كافية للبنوك لتشجيع تمويل المشاريع الناشئة.
- ندرة البرامج الحكومية أو المبادرات الخاصة التي تربط بين البنوك والمؤسسات الناشئة بشكل فعّال.
- حاضنات الأعمال تُعدّ أداة مهمة لكنها غير مستغلة بالشكل الكافي لتسهيل التمويل والدعم البنكي.
- غياب التنسيق بين الجهات المختلفة (البنوك، حاضنات الأعمال، الجهات التنظيمية) يحدّ من فاعلية الدعم المقدم للمؤسسات الناشئة.
- الحاجة إلى تطوير آليات تمويل مبتكرة تتناسب مع خصوصيات المشاريع الناشئة وتحديات السوق المحلي

وفي ختام هذا البحث نقدم بعض الاقتراحات هي:

- ضرورة تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك بما يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الناشئة واحتياجاتها التمويلية.

- تعزيز برامج التعاون بين البنوك وحاضنات الأعمال لتوفير دعم متكامل للمشاريع الناشئة.

- تطوير آليات التمويل البديلة التي تكسر الحواجز التقليدية في منح القروض للمؤسسات الناشئة.

- تشجيع التوعية والتدريب حول فرص التمويل البنكي وريادة الأعمال للمستثمرين وأصحاب المشاريع الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المراجع

أولا: الكتب

1. الياس حناش وخديجة بوفنغور، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، اصدارات جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

2. المؤمن عبد الكريم واخرون، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصادي في الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي–حالة منطقة البويرة، اصدارات جامعة البويرة، ب سنة.

3. عبد المطلب عبد الحميد "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية 2009.

4. فؤاد السرطاوي: التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، عمان الطبعة الأولى، 1999م.

5. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991.

6. ن. دادا عدون، *اقتصاد المؤسسة*، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2022.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. بوفنغور نبيل وبولفراخ عبد الغاني، دور حاضنات الاعمال في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة–حاضنة المسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة اعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف المسيلة، 2022.

2. واضح فاطمة وبن سعدي شهناز، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة ماجستير في قانون اعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2021

3. دريسي اية وموهوب ياسمين، التحفيزات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) ولاية برج بوعريريج، مذكرة شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2022–2023.

4. زروالة محمد ومرشلة عماد الدين، واقع تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، تخصص مقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2024/2023.

5. سمرة حميش، المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر في قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021–2022.

6. وناس علي، آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2022.

7. يوسف زروقي، "دور اليات تمويل المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مذكرة ماستر، في تخصص الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2022.

ثالثا: القوانين والمراسيم التنظيمية

1. مرسوم تشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1413 الموافق ل 23 مايو سنة 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة.

2. قانون رقم 06-11 المؤرخ في 28 جمادى الأولى عام 1427 الموافق ل 24 يونيو سنة 2006، يتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2006.

3. القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

4. قانون عدد 20 لسنة 2018 (17 ابريل 2018)، يتعلق بالمؤسسات الناشئة، رائد رسمي التونسي سنة161 عدد32. الصادر بتاريخ 20 ابريل 2018.

5. القانون 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015م، المتعلق بالقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي الجريدة الرسمية، عدد 71، معدل ومتمم بموجب القانون 20-02 المؤرخ في مارس 2020م، جريدة رسمية عدد 20.

6. قانون رقم 152 لسنة 2020، بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الجريدة الرسمية المصرية -العدد 28 مكرر (و) في 15 يوليو سنة2020.

7. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 5 ماي 2022، المتضمن تعديل وتتميم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتعلق بالقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، سنة 2022.

8. القانون رقم 22-09 المؤرخ في 04 شوال سنة 1443 المؤرخ ل 05 مايو 2022 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق ل 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادر في 15 مايو 2022.

9. قانون رقم 24-08 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق ل 24 نوفمبر 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية، العدد 84، سنة2024.

10. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، سنة 2020.

رابعا: المقالات والأبحاث العلمية:

1. احمد فايز الهرش، اليات التمويل التشاركي للمؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة انقرة للعلوم الاجتماعية، تركيا، 2021.

2. أسماء بللعما، التمويل الجماعي الية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة – إشارة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة احمد دراية ادرار، 2020.

3. بن حراث حياة ويوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (وكالة مستغانم)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2020.

4. بحيري قادة وكرفيس فاطمة الزهراء، التحفيزات الجبائية والتمويلية لصالح المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة الى صندوق المؤسسات الناشئة، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2023.

5. بخيتي علي وبوعوينة سليمة، المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، المركز الجامعي تيبازة، سنة 2020.

6. بن زغدة حبيبة، شركات راس مال المخاطر كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، 2020.

7. بن شواط سمية، قادري رياض، المؤسسات الناشئة ونموذج تطوير العميل: دراسة حالة بعض المؤسسات الناشئة بسيدي بلعباس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، المركز الجامعي مغنية، 2021.

8. بن فاضل وسيلة واخرون، دراسة مقارنة بني عينتين متطابقتين من المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، قياس التوجه الريادي لرواد الاعمال الجزائريين، المجلد 07، العدد 08، جامعة تلمسان، سنة 2021.

9. بن لخضر السعيد واخرون، مفهوم المؤسسات الناشئة بين التبني والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة بوضياف المسيلة، سنة 2020.

10. بودرة فاطمة، "فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر – دراسة تحليلية"، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

11. بوروينة محمد وليد وقريشي بلقاسم، أهمية التمويل الجماعي كآلية تمويلية حديثة لدعم المؤسسات الناشئة –دراسة مقارنة بين التجربة السعودية والتجربة الجزائرية، مجلة افاق علمية، المجلد 17، العدد 01، جامعة امين العقال الحاج موسى أق اخاموك تامنغست، 2025.

12. بوزيان كريم وزيدان محمد، مساهمة سياسة التحفيز لتنمية الاستثمار في القطاع الصناعي –الجزائر–دراسة حالة "شركة التلواز لصناعة المصبرات بالشلف " خلال فترة 2015–2017، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 24، جامعة الشلف، 2020

13. بوسويح منى واخرون، واقع وافاق المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجلد 07، العدد 03، جامعة غليزان، سنة.

14. بوشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups: دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 04، جامعة 20 أوت ،1955 سكيكدة، الجزائر، 2018.

15. بوظاظو محمد واخرون، تقييم واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الفنادق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

16. بوعكة كمال، المؤسسات الناشئة في الجزائر –واقع وتحديات، المجلة الجزائرية لقانون الاعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022.

17. بوغمبوز إبراهيم خليل وجباري عبد الجليل، مساهمة بورصة الجزائر في دمج المؤسسات الناشئة دراسة حالة بعض من المؤسسات الناشئة، المجلد 05، العدد

02، مخبر حاضنة المؤسسات والتنمية المحلية، جامعة عباس الغرور، خنشلة، الجزائر، 2022.

18. بوفقة عبد الهادي، كاهي فطيمة، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر–الأطر والتحديات، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، الجلد 08، العدد 01، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2024.

19. جباري عبد الجليل وجباري لطيفة، واقع وافاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02، جامعة عباس لغرور خنشلة، سنة 2022.

20. حاج سعيد يوسف ورابحي بوعبدالله، التحفيزات الجبائية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، 2021، ص1236.

21. حاج عزام سمية وحمر العين محمد، دور التحفيزات في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة مؤسسة وصفتي الطبية–، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12–02، العدد 23، جامعة فرحات عباس سطيف، 2024.

22. حسين يوسف وصديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 08، العدد، 01.المركز الجامعي مغنية، سنة 2021.

23. خلفاوي بسمة وايت محمد، منصات التمويل كأداة بديلة لتمويل المؤسسات الناشئة –عرض بعض التجارب العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر–، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي افلو، افلو، 2022.

24. دومير عمار عبد القيوم، الأسود محمد، التسويق الرقمي في المؤسسات الناشئة بين الواقع والتحديات –دراسة حالة مؤسسة "بريستو"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2024.

25. رمضاني مروة وبوقرة كريمة، تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر)–نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا(، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف –ميلة الجزائر 2020.

26. سامي شناتي، التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة مقارنة–، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 09، العدد 02، جامعة المسيلة، 2024.

27. سوداني يمينة ومكرود حسام، المؤسسات الناشئة: فرصة الجزائر في الإقلاع الاقتصادي، journal of management، organizations and strategy JMOS، المجلد 04، العدد 01، جامعة باجي مخطار عنابة، سنة2022.

28. شلوش بوعلام، الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، سنة 2022.

29. صاولي مراد واخرون، فعالية التمويل المصرفي للمؤسسات الناسئة الصغيرة والمتوسطة في تنشيط هيكل الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، 2020.

30. عبد العزيز صلاح الدين وعاشوري بدر الدين، منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة منصة شريكي الجزائرية، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023.

31. عشير جيلالي، تفعيل صيغ التمويل الإسلامي المتعددة في تنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 03، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2022.

32. عقون شراف وبوروينة عزيز، اقتصاد الشركات الناشئة–تقيم حالة الأردن– Start up companies economy assessing the case of Jordan، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف ميلة، الجزائر، 2022.

33. فارس طارق واخرون، التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة تبسة، 2021.

34. قصري سعد واخرون، اليات التمويل التشاركي واثارها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2023.

35. قنفود رمضان، الجوانب القانونية للمؤسسات الناشئة على ضوء القانون رقم 22–09، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02 جامعة يحي فارس المدية، سنة 2022.

36. كتاف شافية، معوقات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وإجراءات تطوير الاليات والصيغ التمويلية المستحدثة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف، 2022.

37. كرمية توفيق، واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الإدارة وريادة الاعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة اكلي محند اولحاج، الجزائر 2023.

38. كمال مخلوف وسمير شيهاني، قراءة في القانون التونسي للمؤسسات الناشئة، من اجل اصدار قانون جزائري ناجع لها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد01، جامعة البويرة.

39. مرباح طه ياسين، العراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة ميدانية–، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 13، العدد 03، جامعة البويرة، 2024.

40. مشاعل راجح سعود العصفور الهاجري، المظاهر المستجدة للعنف المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة الكويت، مجلة البحث العلمي في التربية، المجلد 20، العدد 09، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، سنة 2019.

41. مكاوي الحبيب وبابا حامد كريمة، البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة–، العدد 02، جامعة وهران، سنة.

42. مواسيم رميساء نجاة وبلغنو سومية، دور اليات التمويل الحديثة في تقليل صعوبات التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة، دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2024.

43. مولدي خلفاوي وسمير صلحاوي، قراءة في الهيكل المالي للمؤسسات الناشئة: دراسة تحليلية وتقييمية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، جانفي 2024.

44. ناجم زينب واقع تمويل المؤسسات الناشئة كآلية حديثة لدعم وتطوير الاقتصاد في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 11، العدد 1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2023.

45. نريمان بن عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وانشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد06، العدد02، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية الجزائر (الجزائر)،2023.

46. نورالدين نوى وسلمى مميش، دور حاضنات الاعمال في انشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة: دراسة حالة حاضنة الاعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021.

47. هداهدية عماد وجمعة زكرياء، دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من اجل اقتصاد مولد للثروة، مجلة الدراسات حول المؤسسات والتنمية، المجلد 07، العدد 08، جامعة تلمسان، 2021.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. http://www.nesda.dz.
2. http://www.aps.dz .
3. http://www.news.radioalgerie.dz.
4. .HTTP://WWW.SGBV.DZ
5. Http:// www.startup.gov.dz
6. http://blog.ethic.co/islamic-crowfunding-platforms/

سادسا: المراجع باللغة الإنجليزية

Reyes, the lean startup, crown business, united states, 2011.

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة: .....

الفصل الأول:

الإطار القانوني لنشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة والخصائص التي تميزها 03

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة: 03

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة وتمييزها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 03

الفرع الثاني: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 08

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الناشئة 11

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الناشئة 11

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة: 14

المبحث الثاني: الاستراتيجية المتبعة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة: 16

المطلب الأول: الآليات القانونية لدعم وتمويل نشاط المؤسسات الناشئة 16

الفرع الأول: النصوص القانونية الممهدة لوجود الشركات الناشئة. 16

الفرع الثاني: الاليات الإدارية: 20

المطلب الثاني: الاليات الاقتصادية لدعم وتمويل لمؤسسات الناشئة 22

الفرع الأول: التمويل المصرفي: 22

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) 24

الفرع الثالث: شركات راس مال المخاطر 25

الفصل الثاني:

تقييم فعالية دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة

المبحث الأول: التحديات التي تواجه البنوك في تمويل نشاط المؤسسات الناشئة: ...29

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية التي تعترض تمويل المؤسسات الناشئة. 29

الفرع الاول: صعوبة الحصول على التمويل: 29

الفرع الثاني: محدودية الوصول الى الأسواق 30

الفرع الثالث: التأخر التكنولوجي وضعف الانفاق الحكومي 31

الفرع الرابع: المنافسة الشديدة 31

المطلب الثاني: التحديات القانونية التي تعترض تمويل المؤسسات الناشئة.....31

الفرع الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية غير الملائمة.....32

الفرع الثاني: انعدام الخبرة لدى أصحاب الشركات الناشئة.....33

الفرع الثالث: ضعف الكفاءة الفنية للمؤسسات الناشئة.....33

الفرع الرابع: مشكلات إدارية في عملية التأسيس 34

المبحث الثاني: الصيغ المستحدثة في أساليب تمويل المؤسسات الناشئة.....35

المطلب الأول: هيئات دعم وتمويل نشاط المؤسسات الناشئة 35

الفرع الأول: بورصة الجزائر: 35

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للمؤسسات الناشئة: 39

المطلب الثاني: الاليات البديلة لصيغ التمويل البنكية: 42

الفرع الاول: التمويل التشاركي 42

الفرع الثاني: التسهيلات الجبائية 47

خاتمة 53

فهرس المحتويات 57

قائمة المصادر والمراجع 70

ملخص:

تبحث هذه المذكرة في "دور البنوك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة"، وتسلّط الضوء على مساهمة النظام المصرفي في توفير التمويل اللازم لتطوير هذه المؤسسات الحديثة. تتناول الدراسة مختلف الآليات البنكية كالقروض، الضمانات، التسهيلات المالية، وبرامج الدعم التي تهدف إلى تمكين المؤسسات الناشئة من النمو والمنافسة. كما تستعرض المذكرة التحديات التي تحد من فعالية هذا الدور، أبرزها غياب الضمانات وارتفاع مستوى المخاطر. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير دور البنوك بما يتلاءم مع طبيعة الابتكار والمخاطرة المرتبطة بالمؤسسات الناشئة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الناشئة، التمويل، حاضنات الاعمال، البنوك.

Summary :

This thesis explores "The Role of Banks in Supporting and Financing Startups," highlighting the banking system's contribution to funding and empowering modern entrepreneurial ventures. It analyzes mechanisms such as loans, guarantees, financial facilities, and support programs designed to help startups grow and compete. The study also examines challenges that hinder banking effectiveness, including the lack of guarantees and high risk. It concludes that banks must adapt their strategies to align with the innovative and high-risk nature of startups.

Keywords:

Startups, Financing, Business Incubators, Banks.